حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ملامح الصناعة والصنعة في مباحث الحذف عند النحاة القدماء

بلسم عبد الرسول وحيدالشيباني*

مدرس في قسم اللغة العربية – كلية التربية للبنات – جامعة بغداد / الجادرية

المستخلص

اللغة العربية من اللغات الحية التي تنمو وتتطور على وفق حتمية التطور الذي تتصف به اللغات، لان اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لناموس الحياة في نظامها اللغوي، كما توصف اللغة العربية بأنها من أفصح اللغات، وبلاغتها أتم البلاغات، فهي أوسع اللغات بمفرداتها، وأقدرها على تلبية حاجات الناس وأحسنها استعدادًا للإبداع.

واللغة العربية تتفنن في أساليب البيان عن طريق المجاز، والحذف ضرب من ضروب الإيجاز، وهذا هو ديدن لغة الضاد التي توصف بأنها لغة الفصاحة والبيان والإيجاز. واللغة العربية بحر زخّار وكنز من كنوز المعرفة والأسرار وإنّ الدارسين والباحثين ينهلون من معينها الذي لاينضب.

وتأتي الصناعة في الحذف في اللغة على ألوان عدة، اذ بدأ البحث بصناعة حذف الجملة، ثم تأتي صناعة حذف الكلمة التي تتضمن طرفي الكلمة :الفعل والاسم، ثم صناعة حذف الحرف، اذ يجوز فيه حذف قسم من حرف الجر وحروف أخرى كالألف وحرف النداء (يا) وحذف النون والتنوين وغيرها، ثم تأتي صناعة حذف الصوائت التي هي الحركات (الفتحة والضمة والكسرة) وحروف المد : (الألف والواو والياء.(

ولمّا كان عنوان البحث هو (ملامح الصناعة والصنعة في مباحث الحذف عند النحاة القدماء) توجّب عليّ ان أتتبع كل كلمة في العنوان لتوضيح معناها وبيان العلاقات بين كل مصطلح وآخر، فتتبعتُ بيان الأصل اللغوي لمادة (حذف) والاصطلاحي، وأصل الصناعة في النحو، وبناءً على تعريفات (الحذف، والصناعة والصنعة) اتضحت التفريقات وأوجه العلاقات فيما بينهم، وماله صلة بالحذف نحو (الاسقاط والاضمار) وغيرها.... مستندةً الى القاعدة النحوية والصناعة في تتبع النصوص القرآنية والأبيات الشعرية والأمثلة المصنوعة وتحليلها، ومستندةً الى آراء النحاة والبلاغيين والمفسرين وماتؤول اليه قواعدهم ووجهات النظر الى التكليف في التأويل والتفسير وتقدير المحذوف.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة

اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية، تنمو وتتطور على وفق حتمية التطور الذي تتصف به اللغات؛ لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لناموس الحياة في نظامها اللغوي، ولذلك تشبّه بالكائن الحي. كما توصف اللغة العربية بأنها من أفصح اللغات، وبلاغتها أتم البلاغات فهي أوسع اللغات بمفرداتها، وأقدرها على تلبية حاجات الناس وأحسنها استعدادًا للإبداع، والأصل في النظام اللغوي أن تذكر الألفاظ، بيد أن اللغة على وفق سياقاتها اللغوية وأنظمتها البلاغية، تلجأ أحيانًا إلى ضروب من الفنون البلاغية، على سبيل الاختصار والإيجاز. واللغة العربية من هذا الطراز اللغوي الذي يتفنن في أساليب البيان عن طريق المجاز، كما يذكر ذلك ابن جني؛ إذ يقول: " إن اللغة العربية أكثر وسائلها في التعبير هو المجاز" (١). ومن ذلك أيضاً الحذف الذي هو ضرب من ضروب الإيجاز، وهذا هو ديدن لغة الضاد التي توصف بأنها لغة الفصاحة والبيان والإيجاز.

وصناعة الحذف في اللغة العربية "دقيقة المسلك، لطيفة المأخذ عجيبة الأمر شبيهة بالسحر، فإنك ترى بها ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد في الإفادة " (٢). ولا تكون صناعة الحذف اعتباطًا، بل الأصل في صناعة المحذوفات جميعها أن يكون في الكلام ما يدل عليها، من قرائن دلالية كأن تكون تلك القرائن سياقية لفظية أو عقلية، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه يعد لغوًا من الكلام ولا يجوز بأي وجه من الوجوه. وتأتي الصناعة في الحذف في اللغة على ألوان عدة، إذ بدأ البحث بصناعة حذف الجملة، لأن حذف الجملة من الكلام هو أظهر أنواع الحذف، فهو الأكثر من بين الأنواع الأخرى، ومنه صناعة حذف جملة الشرط وصناعة حذف الجملة في القسم، وصناعة حذف الجملة الفعلية، والجملة الاسمية وما إليها. وجاء دور صناعة حذف الكلمة الذي يتضمن طرفي الكلمة وهما:الفعل والاسم، وكان الأبرز في هذا المجال هو حذف الأسماء، مثل : حذف الصفة والموصوف وكذلك المضاف والمضاف إليه، وثم تأتي صناعة حذف المبتدأ تارة وحذف الخبر تارة أخرى، ومنه أيضاً حذف خبر إن وخبر كان، وحذف المفاعيل وحذف الحال وما إليها. وحذف الحرف، إذ يجوز فيه حذف قسم من حروف الجر، وحروف أخرى كحذف الألف وحذف أن الناصبة ولا النافية، وحذف حرف النداء (يا)، وحذف النون والتنوين، وحذف الصوائت التي هي: الحركات: (الفتحة والضمة والكسرة)، وحروف المد: (الألف والواو والياء). وكان المنهج في البحث هو الاعتماد على الأشياء الرئيسة حول الصناعة في الحذف.

ولقد كان منهجنا في هذه الدراسة قائماً على التتبع والاستقصاء المستند الى القاعدة النحوية والصناعة في تتبع النصوص القرآنية والأبيات الشعرية والأمثلة المصنوعة وتحليلها مستندةً في ذلك إلى آراء النحاة والبلاغيين والمفسرين وما تؤول اليه قواعدهم ووجهات النظر إلى التكلف في التأويل والتفسير وتقدير المحذوف.

ولقد حتّم علينا هذا المنهج أن نقيم الدراسة على تمهيد يسبقه مقدمة وثلاثة مباحث، وطأنا في التمهيد تحديد الأصل اللغوي لمادة (حذف) وعلاقتها بمصطلح الاسقاط والاضمار، وصولاً الى أصل الصناعة في النحو وما يدل عليه مصطلح الصناعة من معانٍ عند العلماء. وصولاً بذلك الى التعريفات والتفريقات بين المصطلحات الثلاثة (الحذف، والصناعة، والتكلف) وعلاقة كل مصطلح بعضه مع بعض، والصلة التي

تجمعهم معززةً ذلك بالأمثلة وأبلغها ألا وهي النصوص القرآنية ثم الشعرية ثم الأمثلة المصنوعة.

وعقدتُ في المبحث الأول تتبع دلائل الحذف، وتتبع الصناعة والتكلف في الحذف مبتدئة بالمنهج الاستقرائي ومختتمة بالمنهج التحليلي التطبيقي للتركيب النحوي. منقسماً على انواع عدّة في الحذف. أما المبحث الثاني، فقد تتبعنا فيه الصناعة والحذف في الأفعال والاسماء والحروف بأنواعهم، وتقسيماتهم على الرغم من العلاقة الوثيقة بين هذا المبحث وسابقه ووصولاً الى المبحث الثالث الذي يتتبع موضوع الحذف والتكلف وما أولع به النحاة القدماء من تكلف في التقدير والتأويل. وما اصطنعه النحاة للحذف وتداولوه في أفكارهم وقراءاتهم وقواعدهم تحت تأثير الاتجاه الفلسفي والتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات. وبيان أبرز مظاهر هذا التأثير. وخير مثال على تلك الاصطناعات والتكلفات هو اسلوب النداء الذي ينظر إليه البلاغيون والنحاة نظرتين، نظرة وظيفية ونظرة إعرابية، وينقسم انقسامات كثيرة ومتنوعة، معززة كل نوع يشتمله اسلوب النداء بالأمثلة. وتحليلها.

وأخيراً انتهت الدراسة بخاتمة وضعت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

التمهيـــــد:

الأصل اللغوي لمادة (حذف) هو دلالتها على إسقاط الشيء، وهو مأخوذ من قول العرب: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة أي أخذت[٣]. وتأتي هذه المادة بمعنى قطع طرف الشيء، فيقال: حذف ذنب فرسه إذا قطعه من طرفه، وزق محذوف إذا كان مقطوع القوائم، وفي هذا يقول الأعشى:

قاعداً حَولهُ النَّدامَى فمَا ين فكٌّ يؤتَى بمُوكرٍ محذُوفِ[٤]،

وإسقاط الشيء أو قطعه هما بمعنى واحد، لأنهما يعنيان أخذ جزء من الشيء أو إلغاؤه، ولذلك فإن هذه المادة يطلق عليها مجازاً التسوية والتهذيب، ومنه قولهم: حذف الصانع الشيء إذا سواه تسوية حسنة، كأنه حذف كل ما يجب حذفه حتى خلا من كل عيب وتهذب[٥]. ومما جاء في الشعر بهذا المعنى قول امرئ القيس يصف فرسه وخروجه إلى الصيد:

لهَا جبهَةٌ كَسارةِ المجنِّ حذَّفه الصَّانعُ المُقتَدِرْ[٦]

وأصل (الصناعة في النحو): المقصودُ بها الوَجْهُ التَّطبيقيّ العمليّ لعِلْمِ النَّحو العربيّ، أي تنزيل القواعد على الشَّواهدِ والأمثلةِ وإعرابُها بها، كما ان "مصطلح الصِّناعة"، مجرَّداً غيرَ موصوف، ورد بكثرةٍ في كتابِ "مغني اللَّبيب عن كتبِ الأعاريب" لابن هشامٍ الأنصاريّ، وهو يدلّ عنده على معانٍ متقاربةٍ تصبُّ في وادٍ واحِدٍ:

١- القواعد اللّفظيّة والتّركيبيّة، في مقابلِ المعنى، نحو قولِه في حديثِه عن الجهاتِ العشرِ التي يقعُ فيها للمُعْرِبينَ مزالِقُ واعتراضاتٌ: الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى«...، وقولِه: «وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة»[٧]. الجهة الثانية :أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة.

٢- النَّحو والإعراب أهْلُ هذه الصناعة: « وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفـً»[٨]. كما يورد بأن أهل الصناعة هم أهل النحو نحو قول بعضهم في" لا إله إلا الله " إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر لا التبرئة، ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة، نعم يصح أن يقال: إنه خبر للا مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذلك قال ابن مالك. والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما لا رجلَ ظريفاً بالنصب فإنه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضِلُ بالرفع، وكذا البحث في" لا إله إلا هو "للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي لا إله إلا إلهٌ واحد للإيجاب، وإذا قيل لا مستحقاً للعبادة إلا إلهٌ واحد، أو إلا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم، لأن لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد إلا في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك ما جاءَني من أحدٍ إلا زيد ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأولى، وقد يجاب بأنه بدلٌ من الاسم مع لا، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما. مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما من أجل الصناعة، ويؤيده قوله في" أسكِنوهنَّ من حيثُ سكَنتم مَنْ وجدِكم :"إن من وجدِكم عطف بيان لقوله تعالى" من حيثُ سكنتم "وتفسير له، قال: ومن : تبعيضية حذف مبعضها، أي أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما تطيقون، وإنما يريد البدل، لأن الخافض لا يعاد إلا معه.

وعرفت الصناعة في النحو ايضاً بأنها القواعد والأصول التي تقتضي أن يقال عن هذا اللفظ إنه فاعل، أو مفعول، أو منصوب على نزع الخافض[٩]، أي اعراب اللفظ على وفق وجوده في الجملة، وإعرابه نابع من الأصول والقواعد المعروفة، وهذا الاعراب في الأعم الأغلب يكون موافقاً للمراد، وعليه تكون الصناعة موافقة للمعنى، وقد يكون مخالفاً للمراد، فتكون المخالفة فيما بينهما. وبناءً على ما سبق من تعريفات وتفريقات بين الحذف والصناعة والتكلف أي **الصنعة والاصطناع في التقدير والتأويل** فيمكن ان تعرف بأنها المبالغة والغلو والتكلف في تقدير المحذوف بحيث يشق على عقل السامع والقارئ ويتكلف في التأويل؛ كما يمكن أن نلخص القول بأن **الصناعة:** عملية نحوية تعني ارجاع القاعدة الى القياس والتحليل والعامل كما يُقصد بها تحليل التركيب النحوي، وإرجاعه إلى أصله بعد حذف إحدى مكوناته أو زيادته. وأمّا إذا حُذف مكوّنان من مكوّنات التركيب أو أكثر فلا يقدّر المحذوف دفعة واحدة، وإنّما على التدريج؛ قال العكبري "وأما قوله تعالى: "**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**"(الحجر:٩٤) ففيه وجهان:

أحدهما: أنّ (ما) مصدرية؛ أي: بالأمر وهو المأمور به.

والثاني: هي بمعنى (الذي)؛ فتقديره: بالذي تؤمر بالصدع به، ثم حذفت «الباء»، ووصل الضمير فصار (بصدعه)، ثم حذف (الصدع) فصار (تؤمر به)، ثم حذفت «الباء» و«الهاء» دفعة واحدة في قول سيبويه وعلى قول الأخفش حذف «الباء» فصار (تؤمره)، ثم حذفت «الهاء»"[١٠].

والقول بالتدرج في التقدير مذهب الكسائي[١١]والأخفش[١٢]، وينسب إلى سيبويه والبصريين تقديرُ المحذوف دفعة واحدة[١٣]؛ وأجاز الفراء الوجهين[١٤]، وكذلك ابن جني إلاّ أنّه يرى أن مذهب الكسائي والأخفش هو الذي يوافق ملاطفة الصنعة النحوية؛ فقال – في باب ملاطفة الصنعة–: "ومن ذلك مذهب أبى الحسن في قول الله تعالى:"**وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**" (البقرة: ٤٨)[١٥] ؛ لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار (تجزيه)، ثم حذف الضمير فصار (تجزى). فهذه ملاطفة من الصنعة، ومذهب سيبويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة"[١٦].

وتعد اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور، لذا فإن الألفاظ تسير فيها من المعنى المادي إلى المجازي ومن التجسيد إلى التجريد. وهذه المادة تطورت إلى الاستعمال المجازي، فالحذف في الكلام كان في الأصل يقتصر على الاستعمال الحسي، وهو إسقاط الشعر سواء كان من الإنسان أم من ذنب الدابة. وكذلك الحال مع إسقاط أو قطع أي شيء مادي من الزق أو غيره، ثم استعملت مجازاً بمعنى التسوية والتهذيب. ثم انتقل الاستعمال اللغوي إلى الكلام، فصار الحذف يعني :إسقاط جزء من الكلام، ومن ثم تحسينه وتهذيبه، وهو ما يدخل ضمن علوم البلاغة العربية التي تعنى بضروب الكلام وأفانينه[١٧]. **فالحذف في الاصطلاح :** يكون بحذف شيء من العبارة لا يخل بالفهم، عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية[١٨]. وبهذا المعنى الاصطلاحي ورد الحذف في حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذ يقول: **(حذف السلام في الصلاة سنة وهو تخفيف وترك الإطالة فيه)**[١٩]. والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به، والمعروف أن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام، ومما يوضح ذلك ما جاء عن أبي عمرو بن العلاء حين سئل :أكانت العرب تطيل؟ فقال نعم لتبلغ، قيل :أفكانت توجز؟ قال :نعم ليحفظ عنها. فالعرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد[٢٠]. وما الحذف في اللغة العربية إلا ضرب من ضروب الإيجاز. قال عنه الجرجاني[٢١]: " إنه دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة " [٢٢]، وإذا لم يكن في الكلام قرينة تدل على المحذوف، فإن ذلك يعد ضربًا من ضروب التعمية في الكلام والإلغاز، لذا يجب أن يكون هناك دليل على المحذوف عند حذفه من الكلام.

ومما له صلة بالحذف **الإضمار**، والإضمار في اللغة العربية مصدر على وزن(إفعال) وهو مأخوذ من الفعل الرباعي أضمر على وزن (أفعل). والأصل في هذه المادة (ضمر) هو دلالتها على دقة في الشيء، وهو مأخوذ من قول العرب: ضمر الفرس وغيره ضموراً، وذلك من خفة اللحم وقد يكون من الهزال[٢٣]. ودلالة هذه المادة على الضمور الذي فيه نقصان وزن الجسم نتيجة الضعف والهزال يدل على إسقاط أو ترك أو حذف شيء منه، ومن هنا فإن الإضمار يلتقي مع الحذف في الدلالة على إسقاط شيء ما، وهكذا يتبين الاتفاق في الدلالة بين الحذف والإضمار، ولذلك فإن قسماً من علماء اللغة لا يفرقون بين المصطلحين، فأحيانا يقولون :يوجد في الكلام حذف، وفي حين آخر يقولون :

يوجد إضمار، ومما يؤكد ذلك قول الجرجاني: "اعلم أن ههنا بابا من الإضمار والحذف، وما من محذوف تجده قد حذف إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى اضماره في النفس أولى من النطق به، وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به" (٢٤). وذهب ابن فارس إلى القول بأن العرب تسمي الإضمار الكف، إذ يقولون: هذا هو الذي يسمى في سنن العرب(باب الكف)(٢٥).

المبحث الاول
الصناعة و التكلف في الحــذف

للحذف دلائل كثيرة منها:

١. أن يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، كما في قوله تعالى: "**حُرِّمَتْ عَلَيكُمُ الْمَيتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ**" (المائدة :٣)، فإن العقل يدل على الحذف، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير :حرم عليكم تناول الميتة والدم ولحم الخنزير، لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء هو تناولها.

٢. أن يدل العقل على الحذف والتعيين، كما ورد في قوله تعالى :"**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ**" (الفجر:٢٢)، أي أمر ربك أو عذابه أو بأسه.لأن العقل دل على استحالة مجيء الرب تعالى، وعلى أن الجائي أمره. حيث يستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء.

٣ . أن يدل العقل على الحذف :والعادة على التعيين، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: "**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**"(يوسف :٣٢) فدل العقل على الحذف فيه، لأن الإنسان إنما يلام على كسبه، فيحتمل أن يكون التقدير : في حبه لأن الحب المفرط لا يلام الانسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه .وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

٤ . الشروع في الفعل، كقول المؤمن: بسم الله الرحمن الرحيم (عند الشروع في القراءة أو أي عمل، فالمحذوف يقدر بما جعلت التسمية مبتدأ له قراءة كان أو فعلا. فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت (أقرأ)، أو الأكل قدرت (آكل). ويدل على صحة الأول: التصريح به في قوله تعالى: "**وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ**" (هود: ٤١)، وجاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه)(٢٦).

٥ . اقتران الكلام بالفعل :فإنه يفيد تقديره، كقولك لمن أعرس: بالرفاء والبنين أعرست(٢٧).

فإن اصل الصناعة في الحذف يأتي هنا من حيث انه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى لأن المبتدأ عين

الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فأما الفعل فإنه غير الفاعل. اللهم إلا أن يتعضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأول كقراءة شعبة " يسبَّح له فيها " بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير" وكذلك يوحى إليك والى الذين من قبلِك، اللهُ العزيز الحكيم "بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم" وكذلِك زين لكثيرٍ من ٱلمشركين قتلُ أولادِهم، شركاؤهم " ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقولهم: "ليُبكَ يَزيدُ، ضارعٌ لخُصومةٍ"[٢٨]، فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإن تقدير التكلف هنا: يسبّحه رجال، ويوحيهِ الله، وزينه شركاؤهم، ويبكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعلَ فيهن الفاعل.

والثاني كقوله تعالى :"**ولئن سألتهم مَنْ خَلقهم ليقولُنَّ اللهُ** " (الزخرف: ٨٧)، فلا يقدر ليقولُن اللهُ خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شِبه هذا الموضع، وهو" :ولئن سألتهم من خلق السمواتِ والأرض ليقولُن خلقَهن العزيز العليم" وفي مواضع آتية على طريقته نحو" قالت : من أنبأك هذا؟ قال :"نبأنيَ العليم الخَبير" قال : من يحيي العِظام وهي رميم؟ قل : يحييها الذي أنشأها"

اما إذا دار الأمر بين كون المحذوف في الصناعة يأتي أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى.

وفيه مسائل : **إحداها :** نون الوقاية في نحو" أتحاجوني "و"تأمروني "فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك :إن المحذوف الأولى قوله:

الثانية : نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله: **يسوء الفالياتِ إذا فَليني**[٢٩]

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مجمع عليه لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو" ناراً تلظّى "وقال أبو البقاء في قوله تعالى" **فإنْ تولّوا فإن الله عليم بالمفسدين**" (آل عمران: ٦٣) يضعف كون تولوا فعلاً مضارعاً، لأن أحرف المضارعة لا تحذف، وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو" ناراً تلظّى"،" ولقد كنتم تمنونَ الموت."

الرابعة : نحو مقول ومبيع، المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش[٣٠].

الخامسة : نحو إقامةٍ واستقامةٍ، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة : نحو: **يا زيد زيد اليعملاتِ الذّبلِ**(٣١)

بفتحهما، و : **بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ**(٣٢)

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

السابعة : نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحوه: **يا زيد زيد اليعملات الذّبل** أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب. وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك، وقيل أيضاً: كل من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الصناعة. ومن الفروق بين الحذف والتكلف، هو أنه قد يكون في أصل الكلام، ولا يصح معه التكلف باعتبار المعنى المراد؛ قال القزويني: "حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدَّيْتَه إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط؛ فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه(٣٣). أمّا إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه، أو على من وقع فالعبارة عنه أن يقال: كان ضربٌ، أو وقع ضربٌ، أو وُجد، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد.

وإذا تقرّر هذا فنقول: الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله، ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين: الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، وقولنا (على الإطلاق)؛ أي: من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضا؛ لأن المقدّر في حكم المذكور"(٣٤).

الحذف والصناعة:

تلجأ اللغة العربية إلى التفنن في أساليب التعبير، وهي في ذلك تراعي أحوال الكلام. فاللغة تعنى بمطابقة المقال لمقتضى الحال، ولذلك فهي تميل أحيانا إلى الصناعة والتكلف أو حذف شيء من الكلام، كأن يكون المحذوف جملة أو كلمة بأنواعها كالاسم أو الفعل أو الحرف وما إلى ذلك. والأصل في المحذوفات على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه لغو من

الحديث لا يجوز بوجه من الوجوه. ويتجلى في الحذف الإيجاز والاختصار، فهو باب دقيق في غاية البلاغة وحسن الاختيار، لكي يظهر الكلام باسلوب بلاغي رفيع(٣٥).

ولقد قال ابن هشام – في حديثه عن «بيان كيفية الصناعة»–: "إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى تكلف وصناعة، فلا تُقدّر أن ذلك حُذف دفعة واحدة، بل على التدريج.

فالأول نحو:"أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ" (الأحزاب: ١٩)؛ أي: (كدوران عين المغشي عليه من الموت)

والثاني كقوله(٣٦)

إذا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القُرُنْفُلِ(٣٧)

أي: تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا.

والثالث: كقوله تعالى: "وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ" "وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ"(البقرة: الآيتان ٤٨، ١٢٣)؛ أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت «في» فصار لا تجزيه ثم حذف «الضمير» منصوبا لا مخفوضا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه: أنهما حذفا دفعة واحدة. ونقل ابن الشجري القولَ الأول عن الكسائي، واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران. هنا، وهو نقل غريب(٣٨).

وقد يكون التكلف موجّها إلى الحركة الإعرابية المخفية التي لم تظهر في آخر الكلمة؛ وذلك للتعذر أو الاستثقال؛ وهذا ما يسمى بالإعراب التقديري؛ قال الكفوي؛ "الإعراب التقديري هو في موضعين: فيما تعذّر، واستثقل"(٣٩).

أوجه الحذف والصناعة في اللغة العربية:

أولاً: حذف الجملة: حذف الجملة من الكلام هو أظهر أنواع الحذف، لأنه الأكثر من بين الأنواع الأخرى، لذا وضعناه على رأس الموضوعات التي يحصل فيها الحذف. ويأتي حذف الجملة على أنواع عدة:

– الصناعة والتكلف في حذف جملة الشرط:

إن حذف جملة الشرط يأتي كثيراً في اللغة العربية، وهو مطرد بعد الطلب. ومن ذلك ما جاء في آي الذكر الحكيم على لسان إبراهيم عليه السلام، مخاطباً أباه بأسلوب يتجلى فيه أدب الابن البار لأبيه المشفق عليه إذ يقول فيه: "**يا أَبَتِ إني قدْ جَاءَنِي مِنَ العلمِ ما لم يأتك فآتبعني اهدك صراطاً سويا**" (مريم :٤٣) "**أي فإن تتبعني أهدك صراطا سويا**"(٤٠).

ومن ذلك في جواب الشرط نحو قولك إن تحسن إلي فالله مجازيك فهذه هنا للاتباع مجردة من معنى العطف ألا ترى أن الذي قبل الفاء من الفعل مجزوم وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم إنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر وكذلك قولك إن تقم فأنا قائم معك وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء فإن قيل وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط فالجواب أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا

إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به فالجملة في نحو قولك إن تحسن إلي فالله يكافئك لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف بل هو من الحروف أبعد فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره لأن أوله فعل وآخره اسمان والأسماء لا يعادل بها الأفعال أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله لا معنى للعطف فيه فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف فلم يقولوا إن تحسن إلي والله يكافئك ولا ثم الله يكافئك ومن ذلك قولك صناعة في جملة الشرط "إن يقم فاضربه" فالجملة التي هي اضربه جملة أمرية وكذلك إن يقعد فلا تضربه فقولك لا تضربه جملة نهيية وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول اضرب زيدا ولا تضرب عمرا فلما كان الابتداء بهما مما تصح صناعة وقوعه في الكلام فقد احتاجوا إلى الفاء ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما ومن هنا أيضا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله هذا مع ما قدمناه من أن الأفعال لا يعادل بها الأسماء ويزيد ما ذكرته لك وضوحا من أن جواب الشرط سبيله ألا يجوز الابتداء به أنك لو قلت مبتدئا فالله يكافئك لم يجز كما لا يجوز أن تبتدىء فتقول فزيد جالس وكذلك لا يجوز أن تبتدىء أيضا فتقول فاضرب زيدا ولا فلا تضرب زيدا لأن الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها فإذا استؤنفت مبتدأه فقد انتقض شرطها وهذا كله غير جائز أن يبتدأ به كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه ألا تراك لا تقول مبتدئا أقم على حد قولك إن تقم أقم فهذا كله يؤكد لك أن جواب الشرط سبيله أن يكون كلاما لا يحسن الابتداء به(٤١).

ولهذا أيضا ما جاز أن يجازى بإذا التي للمفاجأة نحو قوله عز اسمه: "**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**" (الروم: ٣٦)، فقوله " إذا هم يقنطون " في موضع قنطوا وإنما جاز لـــ "إذا" هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب وذلك أن معناها المفاجأة ولا بد هناك من عملين كما لا بد للشرط وجوابه من فعلين حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما

فقوله: "**إذا هم يقنطون**"(الروم: ٣٦)، يكون عبرته قنطوا واعلم أن إذا هذه التي ذكرناها لا يجوز وقوع الفعل بعدها وذلك أن ما بعدها مرفوع بالابتداء وهي خبر عنه فكما أن المبتدأ لا يكون إلا اسما فكذلك إذا هذه لا يكون ما بعدها إلا اسما ومن ذلك قولهم حسبته شتمني فأثب عليه ليست الفاء هنا عاطفة على الفعل الذي قبلها ولكن معناها الاتباع ألا ترى أن معنى الكلام إن شتمني وثبت عليه. ومما ورد في كلام العرب من حذفهم لجملة الشرط، قولهم: (الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، أي إن فعل المرء خيراً جزي خيراً، وإن فعل شراً جزي شراً، ومن ذلك ما جاء في شعر عمرو بن كلثوم التغلبي في معلقته إذ يقول:

مُشعشَعَةٌ كَأنَّ الحَصَى فِيهَا إذَا مَا المَاءُ خَالطَهَا سَخِيناً(٤٢).

أي فشربنا سخينا. وحذف جواب الشرط في مواضع عدة من كتاب الله الكريم، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: "**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**" (الرعد:٣١)، فحذف جواب لو الشرطية ولا بد لها

من الجواب، والتقدير فيه: ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن، فحذفه للعلم به توخيا للإيجاز والاختصار "**وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ**"(الرعد :٣٠). وذهب ابن هشام إلى أن التقدير فيه: لما آمنوا بدليل، والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر(٤٣). وهذا رأي وجيه لوجود الدليل عليه، فهو أرجح من غيره. وهذا الضرب من المحذوفات أظهر الضروب المذكورة وأوضحها؛ لعلم المخاطب به، لأن قوله تعالى حكاية عن لوط عليه السلام : "**قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**" (هود : ٨٠) يتسارع الفهم فيه إلى أن الكلام يحتاج إلى جواب(٤٤). وكذلك قوله تعالى: "**وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**"(النور: ٢٠) فحذف جواب لولا والتقدير: لولا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة(٤٥). وقد يكون التقدير :لهلكتم أو لعذبكم. وجاء حذف جواب الشرط في القرآن الكريم، وكلام العرب كثيراً، توخيا للإيجاز والاختصار .وحذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره.

ومن حذف جواب الشرط، حذف جواب إذا الشرطية في قوله تعالى: "**وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**" (الزمر:٧٣)، وحذف جواب الشرط لعظمة المشهد، ولكي تذهب النفس في تصوره كل مذهب(٤٦). ولأن الجواب في صفة ثواب أهل الجنة فدل بحذفه على أنه شيء لاتؤديه الكلمات ولا يحيط به الوصف.(٤٧) فالمعنى في الجواب :حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة.(٤٨) وقال أبو عبيدة عن جواب الشرط :مكفوف عن خبره والعرب تفعل مثل هذا، قال عبد مناف بن ربع الهذلي في آخر قصيدة:

حتَّى إذَا أسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَة شلاً كَما تطرُدُ الجمَّالة الشُّرُدَا(٤٩)

ولم يذكر الجواب لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه :حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلوا شلا، فحذف للعلم به للإيجاز والاختصار.

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت. هذه الجملة من حيث المعنى – تامة، لا تحتاج الى تقدير محذوف، لكنها من جهة الصناعة اختلف فيها، فذهب الكوفيون وأبو زيد والمبرد الى انها تامة، أي أنهم يرون أنها من جهة الصناعة والمعنى كلام تام.

فـ (أنت ظالم) هو الجواب نفسه عندهم و (إن) أداة الشرط و (فعل) من فعلت فعل الشرط.

ويرى البصريون أنه كلام تام من جهة المعنى، وناقص من جهة الصناعة، لأن "أنت ظالم" دليل الجواب، وليس إياه، أي أن الجواب محذوف يفسره المذكور(٥٠). قال ابن جني: "ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله: (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده"(٥١).

- **الصناعة والحذف في جملة القسم:**

ورد في كلام العرب حذف الجملة في القسم، ومن ذلك قولهم : (بالله) أي :أحلف بالله فحذفوا أحلف للعلم به والاستغناء عن ذكره. وقد يحذف القسم وجوابه، ومثال حذف القسم : لأفعلن، أي: والله لأفعلن . ومثال حذف جوابه قوله تعالى: "**وَالْفَجْرِ* وَلَيَالٍ عَشْرٍ* وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ* وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ* هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ**" (الفجر:١-٥)، فجواب القسم هنا محذوف تقديره : لنعذبن الكافرين أو نحوه. وحذف الجواب فيه من البلاغة في التعبير ما لا يتحقق عند ذكر الجواب .لأنه لما لم يتعين المقسم عليه ذهب الوهم إلى كل مذهب. فكان أدخل في التخويف .فلما جاء بعده بيان عذاب الكافرين دل على أن المقسم عليه أولا هو ذلك(٥٢).

وكذلك الحال في قوله عز وجل: "**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا* وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا* وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا* فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا* فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**" (النازعات : ١-٥) ثم قال: "**يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ**" (النازعات :٦)، ولم يأت الجواب لعلم السامع به؛ إذ كان فيما تأخر من قوله تعالى دليل عليه كأنه قال : والنازعات وكذا وكذا، لتبعثن، فقالوا: "**أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً**" (النازعات: ١١) نبعث؟(٥٣). فجواب هذه الأقسام محذوف لدلالة ما بعده عليه من ذكر القيامة، والمعنى :لتبعثن يا كفار مكة(٥٤).

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين :أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب :لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثاني :الفعل نحو ليقوم زيد فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد نحو" لبئسَ ما كانوا يعملون"، وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو" ولقد كانوا عاهدوا اللهَ من قبل"، " لقد كانَ في يوسف وإخوتهِ آيات"، والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في" ولقدعلمتم :"هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر.

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح :لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنّ. وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير" ولسوف يعطيك ربك" لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقال في" لأقسم :"هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في" ولسوف يعطيك ربك " أن المبتدأ مقدر، أي ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات؛ إحداها :أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإنّ

مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية : أنه إذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة :أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام. وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت وأصُكُّ عينه وبعد الفاء في نحو" ومن عاد فينتقم الله منه "وبعد اللام في نحو" لأقسم بيوم القيامةِ "وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا(٥٥).

وأما الأول فقد قال جماعة في "**إن هذان لساحران**" (طه: ٦٣)، إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد. وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير" لسوف أخرج حيا "ونظّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في يالله وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو" **ولئن متم أو قُتلتم لإلى الله تحشرونَ**" (آل عمران: ١٠٨) ومع كون الفعل للحال نحو" لأقسم " وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو"**تاللهِ تفتُؤ**" (يوسف/٨٥)، وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو" **وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم**" (الانبياء: ٥٧)(٥٦).

ولقد قال الحارث بن حلزة اليشكري: **آذنتنا ببينها أسماء**
رب ثاوٍ يَملُّ منه الثواءُ(٥٧)

وهذا القلب في المعنى يفهم من فحوى الكلام برمته، وهناك فعل مثبت في معنى فعل منفي، كقوله تعالى: "**ويأبى الله إلا أن يتم نوره**" (التوبة: ٣٢).

صناعة نقول: "يأبى" فعل مضارع، وهو بالطبع مثبت، ومعناه: يمتنع، ولكن: هلى المعنى: يمتنع الله من تمام نوره؟ الجواب: لا، إذن لا يبقى إلا ان يقال: "يأبى" فعل مثبت في معنى فعل منفي، وهو: لا يريد؟ أي لا يريد الله إلا تمام نوره.

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي الأموي:
وبالصريمة منهم منزل خلقٌ عاف تغير إلا لنؤى والوتِدُ(٥٨)

في الاستثناء: إن كان الكلام تاماً موجباً وجب نصب المستثنى، وظاهر الكلام هنا في البيت أنه تام موجب، لكن ما بعد "إلا" ليس منصوباً، ومن ثم حمل "تغير" على معنى: لم يبق على حاله، فهو فعل ماض مثبت صناعة جاء في معنى فعل منفي. ويأتي الفعل منفياً، والمراد اثباته، كقوله تعالى: "**لا أقسم بيوم القيامة**" (القيامة: ١)، وقوله تعالى: "**فلا أقسم بمواقع النجوم**" (الواقعة: ٧٥). ويقال **صناعة** المراد: أقسم بيوم القيامة بالتأكيد، وأقسم بمواقع النجوم بالتأكيد. ان ادخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلام العرب واشعارهم.. وفائدتها توكيد القسم(٥٩).

- التكلف والحذف في الجملة الفعلية:

يحصل حذف الفعل على ضربين أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه، فهو حذف جملة، نحو :زيدا ضربته لأنك أردت ضربت زيدا، فلما أضمرت فسرته بقولك :ضربته، ومن ذلك قولهم: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به .وكذلك قولك للقادم من الحج : مبروراً مأجوراً، أي قدمت مبروراً مأجوراً(٦٠). وتحذف الجملة الفعلية في كلام العرب كثيراً، ومن الشواهد على حذفها في القرآن الكريم، ما جاء في قوله تعالى: " **فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**" (البقرة : ٦٠). (فانفجرت) متعلقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت أو فإن ضربت فقد انفجرت، لأنه تعالى لو أمر رسوله بشيء، ثم إنْ الرسول لا يفعله لصار الرسول عاصيا، ولأنه إذا انفجر من غير ضرب صار الأمر بالضرب بالعصا عبثا كأنه لا معنى له، ولأن المروي في الأخبار تقديره: فضرب فانفجرت(٦١).

إن النحويين يجيزون كون الأول اسماً والثاني خبراً والعكس .وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات . والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط" ولا يلتفت منكم أحد " في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام" **يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عملٌ غيُر صالح**" (هود: ٤٦)، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره " **لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر، فيعذّبه الله** " (الغاشية: ٢٤)، واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره. فيجب ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة :أحدها :نحو زيد أحصى ذهناً، وعمرو أحصى مالاً فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل أحسن وجهاً والثاني على أن أحصى فعلٌ ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل" **وأحصى كلَّ شيءٍ عدداً**" (الجن: ٢٨)(٦٢).

ومن الوهم قول بعضهم في" **أحصى لما لبثوا أمداً**" (الكهف:١٢)، إنه من الأول، فإن الأمد ليس محصياً بل محصى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى كزيد أكثر مالاً بخلاف مال زيدٍ أكثر مالٍ. الثاني : نحو زيد كاتب شاعر فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو زيد رجلٌ صالحٌ فإن الثاني صفة لا غير، لأن الأول لا

يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة، ومثلهما زيد عالمٌ يفعلُ الخير، وزيد رجلٌ يفعل الخير. وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في" **فإذا هم فريقانِ يختصمون**" (النمل: ٤٥)، إن يختصمون خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسي في" **كونوا قردةً خاسئين** " (البقرة: ٦٥)، كونَ خاسئين خبراً ثانياً، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل(٦٣).

أما قول العرب: إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء، فإن الأصل : إذا طلعت الجوزاء(*) انتصب الحرباء في العود، وعليه فـ(العود) فاعل صناعة لا معنى و "الحرباء" مجرور صناعة، فاعل معنى. أما اذا قيل: انتصب العود في الحرباء ليس فيه قلب. "العود" فاعل صناعة ومعنى انتصب أي وقف، والمراد وقف العود في الحرباء، وهذا التفسير فيه تكلف كما يبدو. ما معنى: وقف العود في الحرباء؟، فليست الحرباء عود، وليس الأمر أن الحرباء كالعود. وكل ذلك يدل على ان: وقفت الحرباء رافعة يديها كالعود(٦٤).

ثانياً: حذف الكلمة: لقد شاع حذف الكلمة في الاساليب العربية وفي القرآن الكريم، وورد ذلك كثيراً على اختلاف موقعها الاعرابي، وهذا الحذف قد يكون جائزاً عند وجود دليل على المحذوف، او واجباً في بعض مواضعه، ويمكننا الاستدلال عليه من حيث القرائن المتواجدة في السياق، ومن امثلته قولِ بعض النحاة العصريين:-

في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل :إنه يجوز في زيد هو الفاضل أن يحذف، مع قوله وقول غيره :إنه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ورده على من قال في بيت الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نِعمتهم إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ(٦٥)

إن بشر مبتدأ، ومثلهم: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنّ مثلاً لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

ثالثاً: الصناعة في حذف المبتدأ والخبر:

أشار النحاة والبلاغيون الى ان المبتدأ يحذف اذا دلَ عليه دليل جوازاً او وجوباً، ومن حذفه جوازاً(٦٦)، قوله تعالى:

"**مَن عَمِلَ صالحاً فلنفسه من أساء فعليها وما ربُّك بظلاّم للعبيد**" (فصلت: ٤٦). فالمبتدأ في الآية محذوف والتقدير: فعمله لنفسه واساءته لنفسه. ونحو قوله تعالى :"**متاعٌ قليلٌ**" (آل عمران: ١٩٧)، والتقدير هنا : متاعهم متاعٌ قليل. وكذلك قوله تعالى: "**قالوا أساطير الأولين**" (الفرقان: ٥) فالحذف هنا بعد القول، والتقدير: هي أساطير الأولين. ولحذف المبتدأ فيما سبق غاية بلاغية، وهي الاحتراز من العبث بترك ما لا ضرورة لذكره، وهذا الترك يكسب الكلام قوّة وتأثيراً وجمالاً(٦٧). ومنه قوله تعالى : "**وما أدراكَ ما هيه نارٌ حامية**" (القارعة:١٠-١١)، وتقدير الصناعة في الحذف: هي نارٌ حامية، فحذف المبتدأ في باب الاستفهام –وهو كثير– الاحتراز من العبث بترك ما لا ضرورة لذكره(٦٨).

ومن حذف المبتدأ وجوباً قوله تعالى: "**فصبرٌ جميلٌ والله المستعان على ما تصفون**" (يوسف: ١٨)، والتقدير هنا: فصبري صبر جميل، وتحتمل كلمة (صبر) إعرابين، الأول كما ذكر سابقاً، والثاني أن تكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير صناعة: فصبرٌ جميل أجمل بي وأولى[٦٩]، والقصد من الحذف (حذف الخبر) هنا تكثير الفائدة[٧٠]. يحذف المبتدأ في كلام العرب، ولا يكون حذفه إلا مفردا، والأحسن حذف الخبر، لأن منه ما يأتي جملة. ومن المواضع التي يحسن فيها حذف المبتدأ على طريق الايجاز قولهم: الهلال والله، أي هذا الهلال والله[٧١]. وكذلك قوله عز وجل: " **كَأَنَّهُمْ يوْمَ يرَوْنَ مَا يوعَدُونَ لَمْ يلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**" (الأحقاف :٣٥)، أي ذلك، أو هذا بلاغ وهو كثير[٧٢]. ويكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، نحو: "**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ* نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ**" (الهمزة: ٥) أي :هي نار الله . ومثل ذلك ما جاء في آيات عدة أخرى منها: قوله تعالى: " **وَأَصْحَابُ الْيمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ**" (الواقعة ٢٧–٢٨) أي : هم في سدر مخضود[٧٣] ويقع حذف المبتدأ بعد فاء جواب الشرط، نحو قوله تعالى:" **فَإِنْ لَمْ يصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ**" (البقرة: ٢٦٥)، أي فمطر خفيف يصيبها .ومثله قوله عز وجل: " **فَإِنْ لَمْ يكُونَا رَجُلَينِ فَرَجُلٌ وَامرأَتَانِ**" (البقرة :٢٨٢)، أي فالشاهد رجل، فرجل خبر لمبتدأ محذوف. وهناك مواضع كثيرة من القرآن الكريم حذف فيها المبتدأ في جواب الشرط نكتفي بما ذكرناه. وهناك مواضع أخرى يحذف فيها المبتدأ كثيراً بعد القول، وبعد ما الخبر صفة له في المعنى، وغير ذلك من المواضع، يطول المقام بذكرها[٧٤]. من ذلك قولهم: كل رجل وصنعته[٧٥]، وأنت وشأنك في الإعراب تقول: "كل" مبتدأ و "رجل" مضاف اليه والواو: حرف عطف، و(صنعة) معطوف على كل، هذا ما تقتضيه الصناعة، ويؤخذ من ذلك أن العبارة لم تتم، لأن الأمر محصور في معطوف ومعطوف عليه، وليس هناك خبر في الظاهر، بحيث نقول إن هذا خبر، لكن المعنى بخلاف ذلك، لأنه بمجرد نطق هذا الاسلوب يفهم منه: أن كل رجل مع صنعته، ومقترن بها، وكذلك أنت وشأنك: أي أنت مع شأنك، مقترن به ومصاحب له[٧٦].

ولقد ذهب النحاة الى ان الخبر يحذف جوازاً او وجوباً اذا دل عليه دليل، فيحذف جوازاً اذا عطف على مبتدأ ذُكر خبره، نحو قوله تعالى: "**أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها**" (الرعد: ٣٥)، فالخبر محذوف جوازاً، ويقال صناعة: ظلها دائم، حيث إنّ الجملة معطوفة على جملة اسمية، والمبتدآن مشتركان في الحكم[٧٧]، ومن ذلك قول قيس بن الحطيم:

نَحنُ بِما عِندنا وأنتَ بِما عَندَك راضٍ والرّأي مُختَلفُ[٧٨]

وصناعة يقال للمحذوف: نحن بما عندنا راضون[٧٩]. فحُذفَ لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والحذف لغاية بلاغية وهي "الاحتراز عن العبث بترك ما لا ضرورة لذكره"[٨٠]. وورد الحذف ايضاً في قوله تعالى: "**والله ورسولهُ أحقٌ أن يرضوه**"(التوبة: ٦٢). والتقدير : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه[٨١]. ويحذف الخبر وجوباً ايضاً في مواضع عدة منها قوله تعالى: "**يقولُ الذين استُضْعِفوا للّذينَ استَكبَروا لولا أنتم لكنّا مؤمنين**" (سبأ: ٣١). ويحتمل أن يكون الحذف واجبًا اذا قدرنا المحذوف بـــ (لولا أنتم موجودون لكنا مؤمنين)، وأن يكون جائزًا اذا كان التقدير على معنى (لولا أنتم ضللتمونا لكنا مؤمنين)[٨٢].

هناك مواضع يحذف فيها الخبر من الكلام، كما هي الحال في قولهم :في جواب من عندك؟ زيد، أي :زيد عندي، وكذلك ما جاء في كتابه العزيز: "**قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ**" (الشعراء: ٥٠)، فخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره :أي :علينا أو كائن، ومثل ذلك قوله تعالى :"**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ**" :(سبأ :٥١) فوت :اسم لا النافية للجنس، وخبرها محذوف أي :لهم [٨٣]. وقد كثرحذف خبر لا النافية للجنس حتى قيل:انه لايذكر.

ولما كان المعنى مفهومًا، جعلوا الخبر محذوفًا وجوبًا، تقديره (مقترنان)، لأنه لو ذكر لكان تحصيل حاصل، والذي ألجأهم الى تقديره: اقتضاء الصنعة، اذ لا خبر اصطلاحياً في الجملة، قال ابن مالك في هذا الشأن:

وبعد واو عينت مفهوم مع... كمثل: كل صانع وما صنع[٨٤]

أي ان شرط حذف الخبر وجوباً كون الواو المصاحبة نصًا، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصًا، كما في نحو: زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف، بل يجوز إن دل عليه دليل، قال الفرزدق:

تمنوا لي الموت الذي يَشْعَبُ الفتى... وكلٌّ امرء والموتُ يلتقيان[٨٥]

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر، لأن معناه: مع ضيعته، فكما أنك لو جئت بـــ (مع) موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصحوبها[٨٦].

رابعاً: ما يحتمل النوعين: ويكثر ذلك بعد الفاء، ومن المواضع التي يحتمل أن يكون المحذوف فيها إما المبتدأ وإما الخبر، قوله تعالى: " **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**" (يوسف :١٨)، فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا وتقديره: فأمري صبر جميل، ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر وتقديره :فصبر جميل أجمل[٨٧]. ومن ذلك قوله تعالى: " **فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ**" (النساء : ٩٢)، تحرير خبر لمبتدأ محذوف أي العقاب أو المسؤولية، أو مبتدأ خبره محذوف، أي عليه تحرير رقبة .ومثله قوله تعالى : "**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**" (محمد :٢١)، فإن شئت على طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على :أمرنا طاعة وقول معروف، وعليه قول عمر بن أبي ربيعة:

فقالتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أمْرُكَ طاعَةٌ وَإنْ كُنْتُ قدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أعَوَّدِ[٨٨]

– **حذف اسم (أنّ).**يحذف اسم (أنّ) المفتوحة الهمزة المخففة ويشترط فيه أن يكون ضمير شأن، وأنّ يكون الخبر الذي بعده جملة[٨٩] فمن المعلوم أن (أنّ) المفتوحة عندما تخفف تكن عاملة وجوباً، لأنها اشبه بالفعل من (إنّ) مكسورة الهمزة، ويشترط أن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد لم تحتج لفاصل[٩٠]، ومن أمثلة الجملة الاسمية قوله تعالى: "**آخر دعواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين**"(يونس: ١٠). والتقدير انه الحمد لله، فاسم (أن) ضمير الشأن المحذوف. ومثال الجملة الفعلية التي فعلها جامد قوله تعالى: "وأنه ليس للإنسان إلاّ ما سعى" (النجم: ٣٩)، والتقدير : فأنّه ليس للإنسان، وقوله تعالى: "**وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم**" (الاعراف: ١٨٥)، والتقدير وأنّه عسى أن.. أما اذا

جاءت الجملة التي بعدها فعلية، فعلها متصّرف، فأمّا أن يكون دعاءً أو لا يكون دعاء لا يفصل بينهما بفاصل، نحو قوله تعالى: "**والخامسةُ أنْ غضِبَ اللهُ عليها**" (النور: ٩)، في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، ويجب الفصل إن لم يكن دعاءً، والبعض جوّز الفصل والبعض الآخر تركه، لكن الأحسن الفصل ويكون الفصل بأشياء عدّة وهي[٩١]:

١-(قد) نحو قوله تعالى: "**ونعلمَ أنّ قد صدقتنا**"(المائدة: ١١٣)، والتقدير : أنه قد صدقتنا، فاسم ان ضمير الشأن محذوف.

٢-وقد يكون الفاصل حرف التنفيس، ومنه قوله تعالى: "**علِمَ أنْ سيكون منكم مرضى**" (المزمل: ٢٠)، والتقدير : أنه سيكون، فحذف اسمها ضمير الشأن.

٣-وقد يكون الفاصل (النفي) نحو قوله تعالى: "**أيحسبُ أن لن يقدر عليه أحدٌ**" (البلد: ٥)، والتقدير: أنه لن..، ونحو قوله تعالى: "**أحسبُ أنْ لم يرهُ أحدٌ**" (البلد: ٧)، والتقدير: أنه لم..، فحذف اسمها ضمير الشأن في الآيتين.

٤-وقد يكون (لو) والقليل من النحويين ذكروا أنها فاصلة، نحو قوله تعالى: "**وأن لو استقاموا على الطريقة**" (الجن: ١٦)، والتقدير: وأنه..

ويحسن هنا ان اذكر شاهداً فيه خلاف بين العلماء من جهة الصناعة والمعنى[٩٢]، ففي قوله تعالى: "**أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى**" (البقرة: ٢٨٢) حيث يقال في الاعراب:"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض، أي للضلال، وليس هذا هو المراد، وإنما المراد في الصناعة القول: لتذكر إحداهما الأخرى إن ضلت.

- حذف خبر إن:

يحذف خبر إن مع النكرة خاصة، كما جاء في قول الأعشى:

إنَّ مَحَـلًا وانَّ مُرْتَحَـلا وانَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلا[٩٣]

أي ان لنا محلا وان لنا مرتحلا، والمعنى :وان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة. ويجيز البصريون حذف خبر إن مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم :إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا :إن زيدا، وإن عمرا؛ أي :إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة، اذا كانت همزتها مكسورة، فأما مع أن المفتوحة فلم يمنعوا ذلك[٩٤].

وقد وقع النحاة في حيرة عند إعراب نحو: "أوشك محمد أن يأتي"، فـ(أن) حرف مصدري ونصب، و(يأتي) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفرد، والتقدير: عسى محمد الإتيان، ويترتب على ذلك محظوران:

الأول: كون الخبر مفرداً، مع أن خبر (كاد) وأخواتها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مسند الى ضمير يعود الى اسمها.

والثاني: الاخبار بالمعنى عن اسم ذات.

ومن ثم تخلص بعضهم من هذين، فذهب الى انها ليست "أن" المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر، وإنما (أن) حرف ناصب يجعل زمن المضارع للمستقبل، وقبل آخرون ان تكون مصدرية، وقدروا مضافاً محذوفاً قبل المصدر المؤول، مثل: أوشك المطر أن يهطل: أوشك المطر ذا هطول[٩٥]، وقيل: أخبر عن الذات بالمعنى على سبيل المبالغة،

وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل، وقيل: يقدر أن الاخبار إنما وقع أولاً بالفعل، ثم جئ بأن، لتوذن بالتراخي، لا لقصد السبك.

أو أن (أن) وما دخلت عليه مصدر منصوب خبر، وهذا تفسير من جهة الصناعة، ومن جهة المعنى: المصدر المؤول مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب، فمعنى أوشك محمد أن يأتي: قارب محمد الإتيان. ويمكن ان يكون في الصناعة والمعنى: أوشك إتيان محمد(٩٦).

– حذف اسم كان و خبر كان:

قال النابغة الجعدي: **كانت فريضة ما أتيت كما كان الزناء فريضة الرجم**(٩٧)

المراد: كان الرجم فريضة الزناء، لا أن الزناء فريضة الرجم، فالزناء: اسم (كان) من جهة الصناعة و(الرجم) مضاف الى (فريضة) صناعة، والمعنى بخلاف ذلك كما ذكرت(٩٨).

وحذف خبر كان في كلام العرب أيضا، في نحو قول الفرزدق يهجو جريرا:

أسكرانُ كَانَ ابْنُ المُرَاغَةِ إذْ هَجَا تَمِيماً بِبَطْنِ الشَّامِ أمْ مُتَسَاكِرُ(٩٩)

والتقدير :أكان سكران ابن المراغة، . وابن المراغة الظاهر خبر كان الظاهرة صناعة وخبر كان المضمرة محذوف معها، لأن الثانية دلت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف.

خامساً: الصناعة في حذف الفاعل والمفعول به.

يحذف الفاعل في باب المبني للمجهول حينما لا يحقق ذكره غرضاً معيناً في الكلام كأن يكون الجهل به أو التحقير أو الخوف منه أو عليه وغيره من الدواعي والأسباب التي يقتضيها المقام(١٠٠)، ومنه قوله تعالى: "**وإن عوقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به**" (النحل: ١٢٦)، والتقدير: بمثل ما عاقبكم المعتدي به، ويحذف أيضاً للمحافظة على السجع في النثر وعلى الوزن في الشعر، أو أنّ الفاعل معلوم(١٠١)، نحو قوله تعالى: "**وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفا**" (النساء: ٢٨)، والتقدير : خلق الله الإنسان ضعيفا.

يعد المفعول به فضلة حيث انه لا يؤدي معنى اساسياً في الجملة، فلذلك يمكن الاستغناء عنه، ويحذف فينزل فعله المتعدي منزلة اللازم لعدم تعلق غرض المتكلم بالمفعول به فلا يذكر المفعول به ولا يقدر. ومن ذلك قوله تعالى: "**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**" (الزمر: ٩)، وكذلك يحذف حتى لو كان غرض المتكلم متعلقاً به بشرط وجود الدليل عليه، نحو قوله تعالى: "**ما ودّعكَ ربُّكَ وما قلى**" (الضحى: ٣)، والتقدير: وما قلاك، والقيمة البلاغية للحذف هي المحافظة على تناسب الفواصل(١٠٢). فعلى الرغم من القول برعاية الفاصلة إلا ان هناك أثرًا جماليًا في حذف (الكاف) صناعة لما فيها من شدّة وجفوّة، فقد تماشى خطابه تعالى لحبيبه المصطفى: ما قلاك، لما في القلى من الطرد والابعاد وشدّة البغض(١٠٣).

وقد يكون الحذف لفظيًا كما تقدم، وقد يكون معنويًا(١٠٤)، كما في قوله تعالى: "**كتبَ اللهُ لأغلبنّ**" (المجادلة: ٢١)، والتقدير: أي الكافرين، وحذف المفعول به صناعة لغرض احتقار الكافرين(١٠٥)، ومنه قوله تعالى: "**فأمّا اليتيمَ فلا تقهر وأمّا السائلَ فلا تنهر**" (الضحى: ٩-١٠)، والتقدير: فلا تقهره.. فلا تنهره، إذ حذف المفعول (الهاء) صناعة، فنرى أنّ السورة ليست مبنية على صوت الراء الذي يفيد التكرار، ولو بقيته

(الهاء) لما اختفت الفاصلة، لكن الحذف جاء من اجل ابراز صوت الراء، وكأنّ الخطاب مكرر بهذا الصوت، وهو بمنزلة توكيد أفاده صوت (الراء) الدال على التكرار[١٠٦].

كما يحذف مفعول افعال القلوب إذا دلّ عليه دليل كأن يفهم الحذف من حيث السياق المتواجد فيه، نحو قوله تعالى: "**أين شركائي الذين كنتم تزعُمون**" (القصص: ٦٢)، والتقدير: تزعمونهم شركائي[١٠٧]، وقد يحذف المفعول لقصد الاختصار ومنه قوله تعالى: "**أرني أنظر اليك**"، والتقدير: أرني ذاتك، ويكون الحذف لأغراض بلاغية منها الصناعة والبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة، نحو قوله تعالى: "**فلو شاء لهداكم أجمعين**" (الانعام: ١٤٩)، والتقدير: فلو شاء هدايتكم لهداكم، وكذلك قوله تعالى: "**من يشأ الله يضلله**" (الأنعام: ٢٩)، والتقدير: من يشأ الله ضلالته يضلله.

ومن الصناعة في حذف الفاعل والمفعول به: أدخلت القلنسوة في رأسي، والخاتم في إصبعي[١٠٨]. واضح ان الرأس هي التي تدخل في القلنسوة، وكذلك الإصبع هي التي تدخل في الخاتم، فالأصل : أدخلت رأسي في القلنسوة، وإصبعي في الخاتم، لأن (في) إنما تدخل على الظرف، والظرف (القلنسوة) و (الخاتم). أي ان القلنسوة مفعول به صناعة، وهو مجرور في المعنى و (رأسي) مجرور صناعة، ومفعول به في المعنى، وقلْ مثل ذلك في (أدخلت الخاتم في إصبعي)[١٠٩]. دخلت الكُمَّةُ في رأسي، والخاتم في إصبعي ويقال للقلنسوة: كُمَّة، لأنها تغطى الرأس[١١٠].

فـ (الكمة) فاعل صناعة، مجرور معنى و (رأس) من (رأسي) مجرور صناعة فاعل معنى، وقلْ مثل ذلك في "الخاتم في إصبعي"، ومن ذلك: عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء[١١١]. الأصل: عرضت الحوض على الناقة، وعرضت الماء عليها، لأن المعروض عليه ما له ميل، كالناقة، لا الحوض.

ونخلص مما سبق الى أنّ القرآن الكريم كان زاخراً بمواضع الحذف والتقدير نظراً لأسلوبه المعجز في إظهار أبلغ المعاني بأوجز العبارات، وان كلام العرب يتضمن البيان الواضح للحذف والصناعة في المواضع التي يراد بها وصف ما يجدونه ويلقونه بشكل لا متناهي، ان الصناعة والحذف كل في موضعه أمر قد قرره السابقون من اللغويين والنحاة والبلاغيين أيضًا وكذلك المحدثين، حيث كانت العرب تستعمل الحذف للإيجاز والاكتفاء، والصناعة لإظهار اللفظ بيسير القول اذا كان المخاطب عالمًا بمرادها فيه، وقد أقرّ ذلك سيبويه في كتابه[١١٢]، وكان الخليل[١١٣] يلاحظ خفّة الكلام الذي ينشأ عن الصناعة في الحذف ويرى ان تلك الخفّة يجب أن نلزمها ما دام ذلك يؤدي الى لبس المعنى في ذهن السامع وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام. ومن الملاحظ ان الصناعة في الحذف وردت في الاسلوب القرآني وفي الجمل في اللغة العربية بشكل متفاوت في المواضع التي ذكرت، مثلًا كثرة الصناعة في حذف المبتدأ والخبر، وفي النداء وجملة القسم او جملة الشرط وما الى ذلك.

المبحث الثاني
الصناعة والحذف في الافعال والاسماء والحروف والحركات

أولاً- الصناعة في حذف الفعل: ذكرنا في حذف الجملة أن حذف الفعل مع الفاعل اذا وقع فإنه حذف جملة، أما النوع الآخر أن يحذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور، وذلك نحو قولك :أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك :قام.وكذلك ما ورد في القرآن الكريم، منها قوله عز وجل: " **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**" (الانشقاق: ١) فالفعل فيه مضمر وحده، أي اذا انشقت السماء .فحذف جواب إذا ليذهب المقدر كل مذهب، أو اكتفاء بما علم في مثلها من سورتي التكوير والانفطار، وقيل :جوابها ما دل عليه فملاقيه أي :إذا السماء انشقت لاقى الإنسان كدحه، ومعناه إذا انشقت بالغمام[١١٤] وكذلك قوله تعالى: " **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**"(النساء: ١٧٦) فالتقدير وإن هلك امرؤ، فامرؤ مرفوع بفعل يفسره الفعل بعده[١١٥]. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: "**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**" (التكوير :١) فالشمس فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل الذي جاء بعده وهو (كورت)، فيكون التقدير:إذا كورت الشمس، لأن إذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط[١١٦]. وعليه قول ذي الرمة:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأسٍ بَينَ وُصْلَيكِ جَازِرُ[١١٧]

أي إذا بلغ ابن أبي موسى.

ومن ذلك : أعطى الدرهم زيداً.

تحدث النحاة عن حكم الصناعة في الفعل، وفصّلوا القول في ذلك: ففي باب "كسا": ينظر: إن ألبس امتنع نيابته اتفاقاً للإلباس وذلك نحو: أعطيت علياً محمداً، كل منهما يصلح أن يكون معطى، وبعبارة أخرى يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً، فلو قيل في التكلف: اعطى علياً محمد، أو أعطى محمد علياً، بالتقديم لتوهم أن محمداً آخذ وعلياً مأخوذ، والغرض العكس، ودفعاً للإلباس يتعين إنابة الأول. ولقد جازت الصناعة فيه نحو : أعطيت محمداً درهماً، فتقول أعطى محمداً درهم، لا يتوهم أحد هنا أن "درهم" هو الآخذ، بل الدرهم هو المأخوذ أبداً[١١٨].

١- الفعل الماضي المعتل اللام:

صورة الفعل الماضي المعتل اللام في العربية أنه يتكون من مقطعين، الأول قصير مفتوح، والثاني: مقطع طويل مفتوح، نحو: سعى، دعا، وقد رأى علماء العربية أن الأفعال التي من ذوات الياء ترسم الألف – الحركة الطويلة – على صورة الياء، وما كان من ذوات الواو يكتب ألفًا مطلقة مثل: دعا، غزا، دنا. ويحسن بنا أن نتتبع آراء علمائنا الأقدمين في مظانها، لبيان التغير الصوتي في نهاية الأفعال الماضية الناقصة، ونبدأ بما ذكره أمير الصناعة سيبويه إذ قال: "وإذا كانت الياء والواو وقبلها فتحة، اعتلت وقلبت ألفًا، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذا لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفًا، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها، كما كانت الحركة قبل الياء والواو، حيث اعتلت ما بعدها. وذلك قولك: رمى

ويرمي، وغزا ويغزو، ومرمى ومغزى"[١١٩]. وعند إسناد الفعل الماضي الناقص إلى تاء الفاعل ونون النسوة يتضح الأصل الثلاثي، وحدد ذلك سيبويه بقوله:" وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل، لأنه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفًا إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمة وأصلها التحرك"[١٢٠]. ولكن الألف تتحول إلى فتحة قصيرة في صيغة الغائبة "رمت" أما "رميا" و"غزوا" فكرهوا الحذف مخافة الالتباس مثل (رمات فتصبح رمت) نلاحظ أن الذي حدث عند دخول الصناعة عليها هو التخلص من المقطع الصوتي المديد المقفل الذي فيه ثقل، ولا يوجد هذا المقطع الثقيل مع إسناد الفعل إلى ألف الاثنين فتبقى الواو والياء. يقول الثمانيني ": تقول:"رمى" فإذا ألحقتها التاء أسقطتها؛ لسكونها وسكون التاء فقلت:"رمت" و"غزت" [١٢١]والأمر ليس فيه حذف هنا وإنما هو تقصير للحركة الطويلة فقط، وليس التقاء الساكنين هو السبب، وإنما وجود الثقل في المقطع المديد بدليل وجود، تحرك الساكن الأخير أحيانًا، ولا تعود الألف نحو: رمت المرأة. وحدث تقصير للحركة الطويلة أيضًا عند إسناد الفعل لواو الجماعة نحو:" رموا" و"سعوا"[١٢٢].

وهذه الأفعال الماضية عند تصريفها مع الضمائر يلاحظ أن صيغة الغائب تحقق الهمزة فيقال: أوجدتْ، أمرتْ، ويحدث هذا مع الأفعال التي لامها ألف. أما الأفعال التي لامها هاء، فتستبدل هذه الهاء تاء حتى لا تتكرر هاءان في الكلمة في آخرها، مثل اشترى. إن ابن بارون قد أثار مسألة العلاقة بين الفعل الناقص والمضعف وهي المسألة التي اختلف حولها كثير من اللغويين المحدثين، فهي لدى بروكلمان من القياس على الأفعال الصحيحة، فصيغ " قصيت" بدلاً من "قصصت"، و"أمليت" بدلاً من "أمللت" هي وفقًا لنموذج وزن "فعل" من الفعل الناقص نحو: رمّيت[١٢٣]. أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد صنف هذه الأمثلة تحت عنوان "المخالفة" ورأى أن علماء العربية القدماء لم يفطنوا لهذه الظاهرة، وأشار إلى المخالفة سيبويه في باب سماه "باب ما شذ فأبدل مكان اللام لكراهية التضعيف وليس بمطرد[١٢٤]، "ثم ضرب أمثلة لهذا كـ [تسريت، وتظنيت، وتقصيت]، ورأى أنه نظرة سريعة في كتب اللغة وقواميسها، وجمع عشرات الأمثلة، فيها معتل العين أو اللام يشترك في المعنى مع مضعف من المادة نفسها، والنتيجة التي توصل إليها تكمن في قوله:" الأصل في كل هذه الأمثلة هو التضعيف ثم سهل مع تطور الزمن بالاستعاضة عن أحد الصوتين المتماثلين بالياء أو الواو ولخفتهما"[١٢٥]. كما أن الأفعال المعتلة اللام إنما نشأت عن تطور في الأفعال الصحيحة الثلاثية، والمضعف الثلاثي هو مرحلة وسطى، في حقبة زمنية لاحقة، وبعد فك الآدغام صار أحد المثلين الواو أو الياء في الأمثلة السباقة.

٢- المضارع المعتل اللام:

قاس علماء العربية المضارع المعتل اللام على أبواب المضارع الصحيح، وقد لخص لنا هذه الأبواب الشيخ الحملاوي فقال:" الناقص إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمي، وإن كان بالألف فيهما فهو من باب فتح، كسعى، يسعى – وإن كان بالواو فيهما فهو من باب شرف كسرو يسرو. وإن كان بالياء فيهما فهو من باب حسب، كولي يلي، وإن كان بالياء في الماضي والألف في المضارع فهو من باب فرح كرضي يرضى"[١٢٦].

وقد نحا هذا التقسيم الدكتور محمد بحر عبد المجيد، ولكن بالنظر صوتيًّا إلى حركة العين فقال :" أما الناقص من الأفعال فتتبع لامها في العربية حركة عينها، فإذا ضمت عينها كانت لامها واو مد مثل : يدعو، يرجو. وإن كسرت عينها كانت لامها ياء مد مثل: يرمي، يجري، وإن فتحت عينها كانت لامها ألف مد مثل: يسعى، يرعى"(١٢٧).

ويجدر بنا أن نبدأ حديثنا عن المضارع المعتل اللام بالألف، من غير النظر إلى ماضيه مفتوح العين أو مكسورها نحو: سعى يسعى، رضي يرضى. ويكفي في بيان ذلك أن نذكر هنا ما قاله الثمانيني:" إذا كان الماضي. على " فعل" ولامه واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها... نحو: رضِيَ، شقِيَ، غبِيَ لأنه من الرضوان والشقاوة والغباوة. والأصل: " رَضِوَ، شَقِوَ وغَبِوَ" فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. فإذا صرت إلى المستقبل قلت: "يرضَى، يشقَى، يغبَى" قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"وقال: " فأما سعى يسعى.. جاء المستقبل على " يفعل " لأن عينه من حروف الحلق، وانقلبت الياء في مستقبله ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا: يعسى"(١٢٨).

ما تقدم هو من الإشارات الخفيفة التي تدل على ثلاثية المقاطع لهذه الأفعال المعتلة اللام بالألف، هذه الألف رآها القدماء أحد حروف المد وهي حروف ساكنة عندهم، تندرج ضمن طائفة الصوامت التي تقبل السكون كما تقبل الحركة، ولخص ابن يعيش حالة الألف في العربية فقال: "اعلم أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال أيضًا، إنما تكون بدلاً وزائدة " (١٢٩). هذه الأفعال" يسعى – يرضى – يخشى " ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق، والتفسير الصوتي المقبول لدينا هو سقوط الياء، فطال المقطع المفتوح على سبيل التعويض، لقد عبر عن ذلك ابن جني بقوله: "ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع، ألا تراهم لما حذفوا الحركات – ونحن نعلم أنها زوائد في نحو: لم يذهب، ولم ينطلق – تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول، فقالوا: لم يخشَ"(١٣٠).

ويؤخذ من كلام ابن جني أن العرب عدوا الألف على أنها "صامت" أي حرف حسب تعبيرهم اعتمادًا على الشكل الكتابي، ومن هنا رأى أن الألف يعد الأصل الثالث الذي حُذف عند الجزم، في حين أن علماء اللغة المحدثين عدوا الألف حركة طويلة، وحدث أن قصرت هذه الحركة عند الجزم، ولا يتعارض هذا مع اتفاقنا مع علمائنا القدامى في أن الأصل التاريخي للأفعال المعتلة إنما هو الثلاثي، والعبرة لدينا في التحليل الصوتي بالنطق لا بالرسم. والأمر هنا كالمضارع المجزوم، الأصل أن تحذف الألف من آخر الفعل عند النحاة العرب، لبناء الأمر على حذف حرف العلة ويجوز بذلك دخول الصناعة فيه يقال:

اسعَ.ارضَ. اخشَ. والتفسير الصوتي هنا هو ما قلناه في المضارع المجزوم من تقصير الحركة الطويلة.

وأجد مثيلاً لذلك قديمًا مما حكاه سيبويه: "قال" سمعت أبا زيد يقول: ومن العرب من يخفف الهمزة، فيقول: قريت ونشيت وبديت، ومليت الإناء، وخبيت المتاع، وما أشبه ذلك. قال: قلت له: كيف تقول في المضارع ؟ قال : أقرا، وأخبا بالألف. قال : قلت القياس: أقرى، مثل: رمى يرمي(٢٣١). وجوابه – مع التعويل على السماع – أنهم إن التزموا التكلف في الحذف وقد جرى على القياس، مثل: قريت الماء في الحوض أقريه، وإلا أبقوا الفتحة في المضارع تنبيهًا على انتظار الهمزة، فلو قيل: أقرى، زالت الحركة التي تنتظر معها الهمزة، فلهذا حافظوا عليها". إن المضارع الذي قرأه العرب بالألف (أقرا) ليس فيه

الهمزة، فالهمزة هي همزة فقط حين تحقق وتنطق بالفعل، أما المنطوق هنا فهو الألف أو الفتحة الطويلة، ومن السهل التبادل بين الحركات الطويلة في سياقات صوتية معينة كما هو الحال معنا (أقرى) على وزن (أرمي)[١٣٢].

يتضح لنا من كل ما تقدم أن صوت الألف في نهاية الفعل الناقص، في اللغة العربية، من الأصوات التي يكثر ورودها في الكلام، وهي أكثر تعرضًا للتطور اللغوي من غيرها من إبدال، وسقوط من الكلام وحذف احياناً اخرى. وتبقى الواو والياء في حالة النصب؛ لتحملها حركة الفتحة، وتبقى على الأصل الثلاثي القديم لن يدعُوَ، لن يَرْمِيَ. أما في حالة الجزم، فالنحاة العرب رأوا أن المضارع هنا يجزم بحذف حرف العلة (الواو أو الياء) ونقول: الذي حدث هو تقصير الصائت الطويل إلى ضمة قصيرة في نحو: لم يدع، وإلى كسرة قصيرة في نحو: لم يرم. ولا نشك في أن الإبقاء على حركة الضمة القصيرة هو دليل على الأصل الواوي، والإبقاء على الكسرة القصيرة هو الدليل على الأصل اليائي هنا. أن الهمزة هي أكثر الحروف تعرضًا للتغير الصوتي ولا سيما حذفه في أول الفعل، أو في آخره، كما أن المضارع المعتل العين أو اللام لا يحذف منه حرف العلة كما يقول علماء النحو العربي، بل خضعت هذه الأفعال لقاعدة تقصير الصائت الطويل (لم يقُلْ لم يسْعَ، لم يدْعُ، لم يرْمِ).

ولقد ذكر النحاة[١٣٣] ان من جملة الأفعال التي منعت من التصرف (كذب) مراداً به الإغراء، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور، ولا يستعمل منه إلا لفظ الماضي. والمغرى به مرفوع، واجاز بعضهم النصب. على ان النصب أنكره جماعة، وعينوا الرفع، منهم أبو بكر بن الأنباري في رسالة شرح فيها معنى الكذب، قال: "كذب معناه الإغراء، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور، كقول العرب صناعة: كذب عليك العسل، ويريدون: كُل العسل، وتلخيصه: أخطأ تارك العسل، فغلب المضاف اليه على المضاف، وقد حكى أبو عبيد عن أبي عبيدة عن اعرابي أنه نظر الى ناقة نضو[١٣٤] لرجل، فقال: كذب البزر[١٣٥] والنوى. قال أبو عبيد: لم يسمع النصب مع كذب في الإغراء إلا في الحرف، قال أبو بكر: وهذا شاذ من القول، خارج في النحو عن منهاج القياس، ملحق بالشواذ التي لا يعول عليها، ولا يؤخذ بها، قال الشاعر:

كذب العتيق وماء شن بارد[١٣٦]

معناه: الزمي العتيق وهذا الماء، ولا تطالبيني بغيرهما، والعتيق مرفوع صناعة لا غير. وقد نص ابو حيان على أن قول عنترة روى بالرفع والنصب[١٣٧]. ورأى البغدادي ان الصحيح جواز النصب، لنقل العلماء أنه لغة مضر، والرفع لغة اليمن[١٣٨]. فالنصب على أن "كذب" اسم فعل أمر بمعنى الزم، والفاعل صناعة مستتر وجوباً، تقديره "أنت" و "العتيق" مفعوله[١٣٩]. وقال عبد الدايم بن مرزوق القيرواني[١٤٠]، أنه يروى "العتيق" بالرفع والنصب، ومعناه: عليك العتيق وماء شن، وأصله: كذب ذاك، عليك العتيق، ثم حذف صناعة (عليك) وناب كذب منابه. أي ان "العتيق" في الأصل مفعول به لاسم فعل الأمر "عليك" ثم حذف في الصناعة، وناب عنه (كذب).

ثانياً- حذف الاسم: ورد حذف الاسم في اللغة العربية كثيرا، ويتجلى ذلك في أحوال عدة منها:

١. حذف الصفة والموصوف:

- حذف الموصوف:

يحذف الموصوف وتحل الصفة محله وذلك اذا كان الموصوف معلوماً والصفة مفردة[١٤١]، ويجب حذف الموصوف في كل موضع اشتهرت فيه الصفة بحيث أغنت عن الموصوف، نحو : جاء العاقل، والتقدير: جاء الرجل العاقل، فحلت الصفة محلّ المحذوف في إعرابه[١٤٢]. ومن هذا الحذف ايضاً قوله تعالى: "**فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً جزاءً بما كانوا يكسبون**" (التوبة: ٨٢). فالموصوف في هذه الاية الكريمة حُذِفَ لعامل نحويّ وهو الفعلان (فليضحكوا، وليبكوا)، لأنهما محتاجان لمعمولين يتممان المعنى الأنسب ولا يستطيعان التأثير في الصفة التي بعدها مباشرة إلا عن طريق موصوف محذوف يستقيم به المعنى، والتقدير: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً[١٤٣]. كما يجوز حذف الموصوف المرفوع اذا كان النعت جملة أو شبه جملة شرط أن يكون الموصوف بعضاً من اسم متقدم عليه، ومجرور بـــ(من) أو (في)، نحو قولهم: "لمّا مات عمر بن عبد العزيز لم يكن في الناس إلا بكى أو صرخ أو صرع حزناً أو انعقد لسانه أو زاغ بصره..." والتقدير: : لم يكن في الناس إلا انسان بكى أو إنسان صرخ أو إنسان انعقد لسانه أو إنسان زاغ بصره[١٤٤]. وكثر حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر، وانما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين :إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الاسهاب والاطناب، وليس من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث .ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أنك تجد من الصفات ما لايمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهه حسن، فلو قلت :مررت بقام أخوه ولقيت وجهه حسن (لم يحسن)[١٤٥].

وقد أقيمت الصفة مقام الموصوف المبتدأ في قول الشاعر:

أنا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايا مَتَى أضَع العِمَامة تَعرفُونِي[١٤٦]

وتقديره :أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل : جلا علم محكي على أنه منقول من نحو قولك: (زيد جلا[١٤٧])

ومن حذف الموصوف للاختصار ما جاء في محكم التنزيل قوله عز وجل" **وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ**" (القمر :٥٠) أي إمرة واحدة، أو مرة واحدة،وقد يكون التقدير :إلا كلمة واحدة سريعة التكوين[١٤٨].

وكذلك ما ورد في قوله عز من قائل : "**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**" (سبأ :١١) أي :دروعا سابغات، وقد ذكر الصفة التي يعلم منها الموصوف[١٤٩]. ومثل ذلك قوله تعالى: "**وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْر**" (يوسف :١٠٩) أي ولدار الساعة الآخرة، وهو قول المبرد[١٥٠]، وقال ابن

الشجري[١٥١]: الحياة الآخرة، بدليل قوله تعالى : "**وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ**" (آل عمران :١٨٥)[١٥٢].

- حذف الصفة:

تحذف الصفة ولا يكون ذلك إلا بوجود قرينة تدل على الحذف تتضح من حيث السياق، ويكون هذا الحذف لأغراض بلاغية كالاختصار أو التخفيف او لحصول الفائدة من المذكور[١٥٣]. ومما حذف من الصفة قوله تعالى : "**أمّا السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبا**" (الكهف: ٧٩)، والتقدير : كلَّ سفينة صالحة. والقرينة الدالة على الحذف قوله تعالى : "أعيبها"، وهذا دالّ على أن السفينة صحيحة خالية من العيب وكذلك لقرينة أخرى أن الملك الغاضب لا يأخذ إلا الشيء الذي ينتفع به[١٥٤]. يمكن أن تحذف الصفة من الكلام، إذا دل عليها دليل، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، فلو قلت :وردنا البصرة فاجتزنا الأبلة على رجل، أو أ رينا بستانا وسكت لم تفد بذلك شيئا، لأن هذا ونحوه مما لا يعرف منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت .فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف. أنك تحس في كلام القائل لذلك من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله :طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. ومن ذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول تكلفاً: كان والله رجلا، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك نقول : سألناه فوجدناه إنسانا، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك :إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك .فعلى هذا وما يجري مجراه تكون صناعة حذف الصفة من الكلام[١٥٥].

٢- حذف المضاف والمضاف إليه:

أ .**حذف المضاف:** يكثر حذف المضاف في الجملة العربية ولا يكون الحذف إلا بوجود قرينة تدل عليه من حيث السياق، ومن ذلك قوله تعالى: "**وأسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبلنا عليها**" (يوسف: ٨٢)، ففي الآية الكريمة حذف المضاف، وتقدير حذفه: أسأل أهل القرية وأصحاب العير، فالقرية والعير هنا لاتُسأل، إنما يُسأل أهلها وأصحابها، وهذا الحذف جيء به على اتساع الكلام والاختصار[١٥٦]، ويترتب على حذف المضاف أن ينوب المضاف إليه منابه، فيأخذ المضاف إليه إعراب المضاف بعد حذفه. ويكون حذف المضاف في اللغة العربية بشكل كثير وواسع، ومنه ما ورد في كلام العرب وشعرهم، وكذلك الحال في كلام الخالق سبحانه وتعالى.[١٥٧]

ومن حذف المضاف ما جاء في شعر الأعشى إذ يقول:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ المُسَهَّدَا[١٥٨]

فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة، وأقام صفته مقامه، أي :اغتماض ليلة رجل أرمد .وكذلك قال الحطيئة:

وَشَرٌّ المَنَايا هَالِكٌ وَسْطَ أَهْلِهِ كَهُلْكِ الفَتَاةِ أيقظ الحَيَّ حَاضِرُه[١٥٩]

المعنى وشر المنايا هلك هالك.

وقد ورد حذف المضاف في القرآن الكريم، ومنه ما ورد في قوله تعالى: "**وجاءَ ربُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّا**" (الفجر :٢٢)، أي أمره،بمعنى عذابه ؛لأن العقل دل على استحالة مجيء الرب تعالى، وعلى أن الجائي أمره[١٦٠].

ويجوز حذف مضافين نحو قوله تعالى: "**فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أثرِ الرَّسُولِ**" (طه : ٩٦) أي من تراب أثر حافر فرس الرسول، أو أكثر من مضافين، أي حذف ثلاث متضايفات نحو قوله تعالى : "**فَكَانَ قابَ قَوْسَين أَوْ أدْنَى**" (النجم: ٩) أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من اسم (كان) وواحد من خبرها . وقد قال العلوي : ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه[١٦١]. وسماه ابن الأثير حذف المضاف مكرراً[١٦٢].

والأصل في صناعة الحذف أنه إذا حذف المضاف استغني بأن الظاهر يبينه، وقام ما أضيف إليه مقامه في الإعراب، فالعرب تقول بنوفلان يطؤهم الطريق، تريد أهل الطريق فحذفت أهل فرفعت الطريق لأنه في موضع مرفوع والمحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه، كان بمنزلة الملفوظ، ومنه قولهم : صليت الظهر، أي :صلاة الظهر؛ وكذلك سائر الصلوات الأربع[١٦٣].

ب .حذف المضاف إليه : يكثر حذف المضاف اليه مع وجود القرينة التي تدل على حذفه من السياق، وذلك في حالات هي:

١- يحذف المضاف اليه ويبنى المضاف على الضم، وذلك عندما ينوي المتكلم معناه دون لفظه، نحو قوله تعالى: "**غُلبتْ الرّومُ في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سَيغلِبون في بضْعِ سنينْ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ**" (الروم: ٢)، والتقدير : لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعده، ويخصّ هذا الحكم كلمات محددة وهي (قبل، بعد، غير، حسب، دون، امام، خلف، وراء، قدّام، تحت، فوق، أسفل، يمين، شمال)[١٦٤].

٢- يحذف المضاف اليه اذا نوى المتكلم لفظه دون معناه على حالة من غير ردّ التنوين، ومن ذلك القراءة الشاذّة لابن محيص، نحو قوله تعالى: "**فلا خوفٌ عليهم**" (البقرة: ٣٨)، والتقدير: فلا خوف شيء عليهم، وأكثر ما يقع ذلك إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، ويرى الفرّاء إنه لا حذف في السياق وإنما الاسمان مضافان الى (من قالها)[١٦٥]، ومن ذلك قول الشاعر:

يا من رأى عارضاً أسرَّ به بين ذراعي وجبهة الأسدِ[١٦٦]

والتقدير صناعة: بين ذراعي الأسد وجبهته[١٦٧].

٣- ويحذف المضاف اليه من الكلام لفظاً ومعنى دون أن ينوي لفظه ولا معناه، وفي هذه الحالة يرد الى المضاف كلّ ما كان عليه قبل الاضافة ومن ذلك التنوين، نحو أتيتك بعد الغروب، أي: أتيتك بعداً[١٦٨].

يكثر حذف المضاف اليه في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو قوله تعالى: "**وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**" (طه: ١١٤)، وكذلك قوله تعالى: "**قال رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي**" (الاعراف: ١٥١).

وجاء في صناعة حذف المضاف إليه في كلام العرب، من ذلك قولهم :أبدأ بهذا أول ما تفعل، وإن شئت يكون تقديره صناعة: أول من غيره، ثم شبه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه لمعاقبة المضاف إليه إياهما، وحكى الكسائي عن العرب قولهم : أفوق تنام أم أسفل؟ فحذف المضاف إليه صناعة[١٦٩]. أي ان أصلها تنام فوق أو تنام أسفل.

٣- حذف عامل الحال.

الأصل فيه أن يذكر لكي يحقق غرضاً معيناً لكنه يحذف جوازاً اذا دل عليه دليل، ومثال الحذف الجائز قوله تعالى: "**أيَحسبُ الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه**" (القيامة: ٣)، والتقدير: بلى نجمعها قادرين[١٧٠]. ونحو قوله تعالى: **(فإنْ خفتم فرجالاً أو ركباناً)** (البقرة: ٢٣٩)، والتقدير: فصلوا رجالاً أو ركباناً، وقوله تعالى: "**ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً**" (النساء: ٤٣)، والتقدير: ولا تصلّوا جنباً.

٤- حذف الحال.

الحال فضلة لذا يجوز حذفها إذا وجدت قرينة تدل عليها من حيث السياق الموجود فيه الحذف، واكثر ما يكون حذفها إذا كان الحال قولاً أغنى عن ذكرها المقول عليها[١٧١]. وقد ورد هذا الحذف في قوله تعالى: "**والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلامٌ عليكم**" (الرعد: ٢٣)، فحذف الحال لمجيئها قولاً أغنى عن ذكرها، والتقدير: يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم[١٧٢]

وكذا قوله تعالى: "**والذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربّنا ما خلقت هذا باطلاً**" (آل عمران: ٩١)، والتقدير: يقولون ربنا ما خلقت هذا باطلاً، وقوله تعالى: "**واذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربّنا تقبّل منّا إنّك أنتَ السَميع العَليم**" (البقرة: ١٢٧). والتقدير: يقولان[١٧٣].

ثالثا- حذف الحروف:

<u>أولا :حروف الجر:</u>

١ .**إلى:** يحذف حرف الجر(إلى) في اللغة العربية، الذي يفيد انتهاء الغاية، كما قال جل جلاله: "**سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى**"(طه :٢١)، أي إلى سيرتها الأولى، التي تعرف قبل ذلك[١٧٤]. ومما جاء في كلام العرب من صناعة في الحذف قولهم :اشتقتك أي :اشتقت إليك[١٧٥].

٢ .**من:** يحذف حرف الجر (من) في كلام العرب، الذي يفيد ابتداء الغاية في الزمان أو المكان. ومن حذف(من) ما ورد في قوله تعالى: " **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا**" (الأعراف :١٥٥)، أي اختار من قومه، فلما نزع (من) عمل الفعل[١٧٦]. وجاء حذف من في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيه رَبَّ العِبَادِ إِلَيهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ (١٧٧)

أي أستغفر الله من ذنب.

٣ .**الباء:** يحذف حرف الجر الباء من الكلام، إذا دل عليه دليل، وهو معروف في كلام العرب، وكان رؤبة إذا قيل له :كيف أصبحت؟ يقول :خيرٍ عافاك الله،أي بخير بحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها. وعلى هذا تتوجه قراءة حمزة، وهي قوله سبحانه: "**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**" (النساء :١). فلم يحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل على الاعتقاد أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأنك تقول (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما .فكان حذف الباء في الأرحام لمشابهتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر(١٧٨). ويكثر حذف الباء ويطرد مع (أنّ) و (أنْ) نحو قوله تعالى: "**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ**" (المؤمنون :٣٥) أي :بأنكم .وقوله تعالى: "**يَمُنُّونَ عَلَيكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ** " (الحجرات :١٧). فالمصدران المؤولان :(أن أسلموا) و (أن هداكم) في محل جر بباء محذوفة صناعة. ومثل ذلك ما ورد في قوله تعالى : " **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي**" (الشعراء :٨٢)، أي أطمع بأن يغفر لي(١٧٩).

٤ .**اللام والـــ (ما):** يحذف حرف الجر اللام من الكلام سماعا، فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيها له بالمفعول به، ويسمى المنصوب على نزع الخافض صناعة، كقوله تعالى: "**وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**" (المطففين :٣). أي :إذا كالو الناس أو وزنوهم، لأن أهل الحجاز يقولون في الصناعة : كِلتُ زيداً ووزنته، أي كلت له ووزنت له(١٨٠).

وكذلك حذفت اللام في قول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيتُكَ أَكْمُؤَاً وَعَسَاقِلا وَلَقَدْ نَهَيتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ (١٨١)

أي جنيت لك. وذكر ابن رشد فيما ذهب إليه في قوله بحرفية " ما" ودلالة التركيب على التعجب، فيكون على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالحرف" ما "الدال على التعجب.إلا أنه يمكن متابعته في كون" ما "منصوبة، إذ الحرفية فيها تتعارض مع كونها منصوبة(١٨٢)، وعليه فمن الضروري في صناعة النحو"في الحروف" أن يقال :هي حرف للتعجب لا موضع له من الإعراب(١٨٣).

كما جاء في قول الأعشى :

هذا النهار بدالها من همها ما بالها بالليل زال زوالها(١٨٤)

فأما فاعل (زال) هنا فجائز ان يكون الهم،، كأنه قال: زال الهم زوالها، فدعا عليها بأن يزول الهم زوالها، أي زوال همها معها حيث زالت. وقال الأصمعي في بعض

الحكايات عنه: هذا مقلوب، يجب أن يقول: زالت زواله، أي زوال النهار، ثم قلب الكلام. أي ان ما لا موضع لها من الاعراب وإن فاعل زال ضمير يعود على النهار من جهة الصناعة، و (ها) من (زوالها) يعود عليها صناعة ايضاً، مع ان المعنى زالت زواله، أي زوال النهار، ففاعل (زال) في المعنى يعود عليها(١٨٥).

ثانياً- حذف الحروف الأخرى:

١ .حذف الألف:

تحذف الألف من الكلام في مواضع خاصة، فمن سنن العرب أن تحذف الألف من (ما) إذا استفهمت، ودخل عليها أحد حروف الجر، فيقولون :بم، ولم، وممّ، وعلام، وفيم، وعمّ، قال الله تعالى في كتابه العزيز: "**فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا**" (النازعات :٤٣)، وكما قال الله عز وجل : "**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ* عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**" (النبأ :١-٢). أصله عن ما يتساءلون، فأدغمت النون في الميم، لأن الميم تشرك النون في الغنة مع الألف(١٨٦). ولذلك حذفت الألف صناعة.

وقد يكون السبب في حذف الألف هو اتصال ما بحرف الجر، حتى صارت كالجزء منه لتنبئ عن شدة الاتصال، أو أن السبب هو التخفيف في الكلام، فإنه لفظ كثير التداول على اللسان. والاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل، ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قال :عن أي شأن يتساءلون ونحوه ما في قولك :زيد ما زيد ؟وقد أكثرت أم زرع من هذا من هذا التفخيم في قولها : وأبو زرع ما أبو زرع ؟ إلى آخر حديثها. وكان أهل مكة يتساءلون فيما بينهم عن البعث وا لنشورعلى طريق الاستهزاء وحذفت الألف التي هي لام الفعل من كلمة(١٨٧).

٢ .حذف همزة الاستفهام:

يجوز حذف همزة الاستفهام، ولا يكون ذلك إلا بدلالة القرائن،ومنها قرينة السياق، سواء تقدمت على (أم)، أم لم تتقدمها. وذهب سيبويه وابن جني إلى أن حذفها قد ورد في الشعر. وحذفها تخفيفا في غير الشعر يعد ضعيفا عند ابن جني(١٨٨). ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

فوالله ما أدري وان كنت دارياً بسبع رميتُ الجمرَ أمْ بثمانِ (١٨٩)

أراد أبسبع.

٣. حذف (كي) المصدرية: أجاز حذفها السيرافي نحو : جئت لتكرمني، وإنما يقدر الجمهور هنا (أن) بعينها، لأنها أم الباب؛ فهي أولى بالتجوز(١٩٠).

٤ .حذف (أن) الناصبة: تحذف أن في الكلام، حيثما وجد الدليل على ذلك، وحذفها مطرد في مواضع معروفة.)وشاذ في غيرها، نحو :خذ اللص قبل يأخذك، ومره يحفرها، ولا بد من تتبعها(١٩١). ومن سنن العربية الإضمار إيثارا للتخفيف وثقة بفهم المخاطب .ومن ذلك إضمار أن وحذفها من مكانها، كما قال الله عز وجل: " **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيهَا الْجَاهِلُونَ**" (الزمر :٦٤)، فالأصل تأمروننني أن أعبد فحذف أن ورفع الفعل(١٩٢).

وكذلك جاء الحذف في قوله تعالى: "**وَمِنْ آياتِهِ يريكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** " (الروم: ٢٤)، فلم يذكر فيها (أن) لأن هذا يدل على المعنى. فأضمر (أن) وأنزل الفعل منزلة المصدر، وبهما فسر المثل :(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) وهو الأشهر في بيت طرفة بن العبد:

ألا أيَّ هَذَا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي(١٩٣)

فأضمر أن أولا، ثم أظهرها ثانيا في بيت واحد .وتقديره :ألا أيهذا الزاجري أ ن أحضر الوغى .

٥ .حذف لا النافية وغيرها:

تحذف لا من الكلام والمعنى إثباتها، ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون :والله أفعل ذاك، تريد لا أفعل، وأتانا عند مغيب الشمس أو حين كادت تغرب

ويأتي حذف لا مع اليمين كثيرا، ويطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو: " **قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ**" (يوسف :٨٥) أي :لا تزال تذكر يوسف، وجواب القسم (لا) المضمرة التي تأويلها تالله لا تفتأ(١٩٤).

ومنه قوله تعالى: " **يبَينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**" (النساء :١٧٦)، أي لئلا تضلوا، وكذلك قوله تعالى: " **إِنَّ اللَّهَ يمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا**" (فاطر :٤١)، أي :لئلا تزولا(١٩٥). وقد حذف (لا) فلقوة المعرفة بالموضع، ألا ترى الى قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوقَطَّعُوا رأسِي لَدَيكِ وَأَوصَالِي(١٩٦)

أي :لا أبرح قاعدا، فحذف لا. وقال ابن الخباز :وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا)، ولا يجوز حذف (ما)، لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)(١٩٧).

٦ .حذف النون والتنوين:

أ .حذف النون:

تحذف نون التثنية والجمع عند الإضافة وشبهها، ومن ذلك حذف نون التثنية عند النفي كقولهم :لا غلامي لك، ولا يدي لزيد، وقميص لا كمي له، إذا لم يقدر اللام مقحمة، ومن ذلك أيضا حذف نون الجمع عند الإضافة في قولهم :هؤلاء ساكنومكة، ومسلموالقوم(١٩٨). وجاء حذف النون للإضافة في القرآن الكريم، فحذفت نون التثنية في قوله عز وجل: "**تَبَّتْ يدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**" (المسد: ١)، ووررد حذف نون الجمع في قوله تعالى : "**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ**" (القمر :٢٧).

ب .حذف التنوين:

يحذف التنوين لزوما؛ لدخول (ال) وللإضافة وشبهها، ولمنع الصرف، وللوقف في غير النصب، ولاتصال الضمير، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به، وأضيف إلى علم آخر موصوف بابن أو ابنة اتفاقا، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا،وعليه قريء قوله تعالى: "**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد**" (الإخلاص: ١)، بترك تنوين أحد. ولا يحذف تنوين مضاف بغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف،نحو: قطع الله يد ورجل من قالها .

ويحذف التنوين أيضا، لكثرة الاستعمال في كلام العرب، كقولهم :هذا زيد بن عمرو، وكذلك حذف التنوين مع العلم المؤنث، بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف هندا، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع(١٩٩).

رابعا – حذف الحركات:

تسمى الحركات في علم اللغة الحديث بأصوات المد القصيرة، والحروف بأصوات المد الطويلة .وحذف أصوات المد القصيرة يشبه حذف أصوات المد الطويلة، ويحصل ذلك من أجل التخفيف .وساق ابن جني طائفة من الشواهد على ذلك(٢٠٠).

وبعد الاطلاع على قسم من هذه الشواهد، تبين أنها غير صالحة للاستشهاد بها

ومن ذلك ما جاء في شعر جرير إذ يقول:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأهوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى وَلَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ(٢٠١)

فكلمة تعرف جاءت ساكنة وحقها الرفع، ولكنها في الديوان وردت مجزومة على الأصل، فبطل الاستشهاد بمثل هذا البيت أيضا، ففي الديوان يقول جرير:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأهوَازُ مَنزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى فَلَمْ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ(٢٠٢)

ومن ذلك ما جاء عند العرب من إسكانهم : رسل وعجز، وكبد وكتف . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح(٢٠٣).

لقد وجدت أنَّ قسماً من هذه التقديرات هو مناسب للصناعة النحوية إذ إنَ المعنى لا يستقيم من دونه، ووجدت قسماً آخر يغير في المعنى والجملة، كما تباينت تقديرات النحويين بين الأسماء والأفعال والحروف. ومن تقديرات الافعال تقدير (الفعل الماضي والمعتل) ومن تقديرات صناعة الاسماء (تقدير الصفة والموصوف والمضاف اليه) ومن تقديرات الحروف (حروف الجر والحروف الاخرى)، ومن كل تلك الدلائل امكنني التوصل إلى نتائج منها أنَّ الصناعة النحوية تكون أحياناً بعيدة عن روح اللغة العربية، واحياناً اخرى معبرة عنها.

ومن النحاة من أجاز مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ، روى ذلك سيبويه عن عيسى بن عمر وتلميذه الخليل بن أحمد، وهو بعد مرويٌّ عن ابن الطراوة(٢٠٤)، فعلى قولهم يجوز: هذا رجلٌ منطلقًا، فينتصب على الحال كما ينتصب الحال من المعرفة، وبذلك يكون المعنى هو المسوِّغ، وتكون (راكبًا) في: رأيت رجلاً راكبًا، محتملةً لكونها وصفًا ولكونها حالاً.

وقول النحاة بتحوُّل الصفة المتقدِّمة على الموصوف إلى حال يبدو مرتبطًا بالصنعة النحويَّة ولا علاقة له بالمعنى من قريب ولا من بعيد، ومع أنَّه يحمي من التباس الحال بالصفة في مثل: رأيت رجلاً راكبًا، إلاَّ أنَّه يوقع في لبسٍ آخر، فحين نريد في جملة مثل

(أقبل طالبٌ مستهترٌ) أن نبرز صفة الاستهتار فنقول: (أقبل مستهترٌ طالبٌ)، يُلزمنا النحاة أن نقول: (أقبل مستهترًا طالبٌ)، وشتَّان بين التعبيرين؛ لأنَّ (مستهترٌ) في الأولى على الإتباع صفة ثابتة تقدَّمت على موصوفها للعناية بذكرها ولبيان أنَّ كونه مستهترًا أبرز من كونه طالبًا، أمَّا في الجملة الثانية فهي بالنصـــب وصفٌ للطالب بالاســـتهتار في حال إقباله وحسب، لا أنَّ الاستهتار صفةٌ لازمةٌ له.

المبحث الثالث
الحذف والصنعة (التكلف)

من يتأمل كتب النحاة يجد أنهم كانوا مولعين بالتكلف والتقدير والتأويل، فهم يذكرون تقدير أفعال متروك استعمالها، وأفعال جائزة الحذف والتكلف فيها وأسماء تحذف وجوباً أو جوازًا، وأسماء تقدم وحالها التأخير، وأخرى تؤخر وحقها التقديم كما تجدهم مولعين بالبحث في تفسير الوجوه الإعرابية المختلفة للكلمة، إذا أُبهم عليهم تركيب الجملة، وخالف ما اصطلحوا عليه من قواعد وأصول ؛ فقد كان النحاة يرفضون القول بمجيء الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض، وهم في رفضهم يستندون إلى أن معنى الحال لا يتفق ودلالة الجملة على المضي، إذ الأصل في الحال اسم للفاعل، ثم يقام الفعل المضارع مقامه[٢٠٥]، كقول الشاعر:

مَتى تأتهِ تَعشو إلى ضوءِ نارهِ تجد خيرَ نارٍ عِندها خَيرُ موقدِ[٢٠٦].

أي متى تأته عاشِياً، وفي ضوء هذا الفهم لمعنى الحال رفضوا قراءة الآية الكريمة: "**إلاَّ الَّذِين يصِلون إلى قومٍ بينَكُم وبينَهم ميِّثاقٌ أو جآؤُوكم حَصِرتْ صدورهم أن يَقاتِلوكم أو يَقاتِلوْا قومهم ولَو شاءَ الله لسلَّطهم عَليكُم فَلقاتَلوكم فَإنِ اعتَزلُوكم فَلم يَقاتِلُوكم وألقوْا إليكُم السَلمَ فما جعلَ الله لكُم عَليهم سبيلاً**" (سورة النساء:٩٠)، فلجأوا إلى التسويغ، فنلاحظ أن السهولة والتيسير في التسويغ مصدرهما الفهم الدقيق للمعنى، ذلك أن إدراك النحاة الأوائل لأسرار اللغة أوقفهم على معاني التراكيب والجمل، وهذا ما فتح أمامهم أبواب التسويغ الدقيق السهل النابع من طبيعة اللغة، فقد افترض نحاة البصرة وجود (قد) قبل الفعل الماضي (حصر) إلا أنها قد حذفت[٢٠٧].

اصطناع النحاة للحذف وتداوله:

في حقيقة الأمر أن فكرة الصنعة في الحذف عند النحاة العرب تكاد تقع تحت تأثير الاتجاه الفلسفي والتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات، وأبرز مظاهر هذا التأثر تقسيمهم المحذوف إلى لازم وجائز، والمقصود بالحذف اللازم أنه لا يجوز ذكر المحذوف فيه، وإن كان يتحتم في الوقت نفسه تقديره لسلامة القواعد. فالمعروف عند النحاة أن الجملة المفيدة لا بد فيها من وجود مسند ومسند إليه، قال سيبويه : تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند إليه)" :وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهب زيد) فلابدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[٢٠٨].

وقد علق محمد عيد على قول سيبويه هذا بقوله : ((فهذه اللابدية فرضت عدم استغناء كل من ركني الجملة عن الآخر، كما فرضت على المتكلم النطق بهما، وامتد ذلك

إلى الباحثين في النحو وطبقوا مبدأ" اللابديه "هذا بالتكلف في أحدهما اذا لم يوجد مع الآخر، بل استفحل الأمر فقدروهما معًا مع خلو الكلام منهما))[٢٠٩]. والحقيقة أن الدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف باللابديه في فهم الجملة، والجملة الحقيقية هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة، إذا أدت المعنى المفيد.

وليس في هذا الامر قوانين مستقرة لكي نحكم بحذف هذا الفعل في هذا الموضع أو ذاك بل يستند ذلك الى ذوق المتكلم وقصده وقدرة الحرف على الايحاء بالمعنى سواء بالفعل أم بغيره قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما اظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويُثبت فيه نحو يَكُ ويكن ولم أبَل وأبالِ لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في مُر أومر أن يقولوا في خذ أوخذ وفي كل أوكل فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر". وليت سيبويه وغيره تمسكوا بهذا المبدأ الذي يشمل الجملة في أبنيتها المختلفة فلا يخلطون بين نمط فيه إيجاز تعبر عنه الحروف والعلامات ونمط يذكر كاملاً وكل منهما يؤدي المعنى الذي يحمله، مستفيدين من دلالة العلامات والحروف[٢١٠].

والى هذا ذهب فندرس حيث قال" : والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعًا فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال صه، السيارة، إياك) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً بنفسه[٢١١].

وفي الكلام العربي، وعلى رأسه القرآن الكريم جمل لم يتوافر فيها الركنان اللذان جعلهما النحاة شرطين لازمين لكل جملة مفيدة نعني بهما المسند والمسند إليه، ومع ذلك فقد فهم العربي معنى هذه الجمل كاملا لأن العرف اللغوي ارتضى ذلك.

وقد ذهب بعض الدراسين المحدثين[٢١٢]. إلى أن الجمل نوعان، أحدهما منطقي ينطقه المتكلم في هدوء وتعقل، وهو يتركب من اسمين أو اسم وفعل والآخر انفعالي ينطقه المتكلم وهو منفعل متوتر وهو ما جاء على كلمة واحدة مثل (إياك) (الأسدَ)، فإذا أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها، أو بين منطوقها ونفسية صاحبه، والحقيقة أن في كلام العرب جملاً كثيرة لم يتحقق فيها وجود المسند إليه وحده، وجاءت من المسند فقط، أو المسند إليه وحده وجاءت بغيرها أحيانا ولم يكن الدافع إلى ذلك نفسياً دائماً، وإنما كان العرف اللغوي، أو خصائص اللغة العربية الذاتية، و ما تعتمد عليه من قدرات تكمن في بنيتها، سببًا لوجود أفعال هذه الجمل، ومهمة اللغوي أن يقبل هذه الجمل كما صدرت، من غير أن يزيد عليها ويفترض عناصر وهمية مكملة لها ولقد قام فهم النحاة للجملة على أساس منطقي ثم فرضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي[٢١٣]. بمعنى أنهم فهموا الجملة في ضوء المنطق فكما لا يمكن أن يكون هناك حدث بلا محدث، أو لا يكون حدث من غير ذات كذلك لم يرتضوا أن يجئ مسند إليه بلا مسند أو العكس، وكانوا إذا غاب أحدهما قدروه، حتى يتفق النص اللغوي مع الواقع الخارجي.

وإظهار بعض المحذوفات على سبيل التكلف والتقدير والتأويل يذهب بلاغة النص اللغوي كإظهار المحذوف في قولك: (يا خالد) فلو أظهرنا ما زعم النحاة أنه محذوف لتسويغ ناصب المنادى لصارت الجملة (أدعو خالد) فتخرج الجملة من الإنشاء إلى الخبر وبين التعبيرين فارق كبير، فالدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذا الإلزام المنطقي ولا تسمح بأحكام المنطق والفلسفة أن تتحكم بدراسة اللغة.(٢١٤)

قد شكل الحذف مظهرًا مهماً من مظاهر التسويغ والصناعة فالجملة لا بد من أن يكون فيها عنصران أساسيان المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي معاني أخرى مكملة لهما ومن هذه المكملات المفعولات والحال والتمييز وغير ذلك، وقد وجد أن ثمة تراكيب لم يراع في تراكيبها هذا الشكل المفترض لبناء الجملة ويعرفه المخاطب بقرينة لفظية أو غير لفظية، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فقال قائل منهم: الهلالُ والله، أي هذا الهلال، وإذا رأيت رجلا قد سدد سهما فسمعت صوت (القرطاسَ والله) أي أصاب القرطاس أو رأيت قوما يتوقعون هلالاً ثم سمعت تكبيرًا قلت: (الهلالَ والله) أي رأوا الهلال، ومثل هذا (مررت برجل زيد) فكأنك قلت هو زيد وعلى هذا قول الله عز وجل : "**وإذا تُتلى عَليهِم آياتُنا بيِّناتٍ تَعرف فِي وجوهِ الَّذِين كَفروا الْمنكَر يكادون يسطُون بِالَّذِين يتْلُون عَليهِم آياتِنا قُلْ أفأنبِّئُكم بِشرٍ مِّن ذَلِكُم النَّار وعدها الله الَّذِين كَفروا وبِئْس الْمصِير**" (الحج: ٧٢).

فنلاحظ من الأمثلة السابقة أن حذف أحد ركني الجملة أثار اهتمام النحاة فابتداء الكلام مثلا باسم منصوب يجبر النحاة على تبرير ذلك لتقدير محذوف يعمل في ذلك الاسم النصب وإذا وصف اسم مجرور بصفة مرفوعة يوجب النحاة على التكلف وتقدير مبتدأ لهذا الاسم. وقد لخص ابن السراج ذلك في كتابه الأصول بعبارة موجزة معبرة إذ قال: "واعلم أن جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئًا إلا أبقوا دليلاً على ما ألقى" (٢١٥).

وأجمل ابن جني وجوه الحذف والتكليف والصناعة بقوله: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(٢١٦). والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجود فيه ويضل النحاة عن هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية وبين النصوص التي تخالف تلك الشروط فيرى السيوطي(٢١٧): أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي فإذا تغير الحكم الإعرابي في الصناعة دل عليه باصطلاح آخر هو الاتساع كما جاء في كتاب الانصاف في تعريف هذا المصطلح فيقول: (الاتساع ضرب من الحذف، وبهذا المفهوم يلتقي الحذف بالتكلف والتقدير في مواضع مجددة)، ذلك أن التقدير يقال في حالات ثلاث الأولى : تقدير الحركة الإعرابية والثانية تقدير الجملة والثالثة تقدير بعض أجزائها(٢١٨).

دواعي ذكر المسند : جرت عادة البلاغيين على قياس أغراض ذكر المسند، على أغراض ذكر المسند إليه. فضلاً عن أن ذكره هو الأصل؛ لأنه لو حذف لم يفهم المراد، ذكروا أغراضا أخرى منها ما ذكر في أغراض ذكر المسند إليه، وذلك مثل:

أولا: زيادة تقرير المعنى وتوضيحه. وهو أهم الأغراض وأكثرها شيوعا، فلك أن تتأمل قوله تعالى: "**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**" [الزخرف: ٩]؛ تجد ذكر المسند (خلقهن) جاء لزيادة تقرير خلق الله السموات والأرض، كما ذكر لزيادة تقرير إحيائه الموتى؛ لأنه من أنشأها في قوله تعالى: "**وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**" [يس: ٧٨، ٧٩] وفيه إشارة إلى أن السائل في عقله غشاوة، تحجبه عن الإدراك. ولما لم يكن التقرير مطلوبا، حذف المسند اكتفاء بقرينة السؤال؛ كما في قوله تعالى: "**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ**" [العنكبوت: ٦١]، وقوله تعالى: "**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**" [لقمان: ٢٥][٢١٩].

ثانيا: التعريض بغباوة السامع. ويمثل له بجواب إبراهيم –عليه السلام: "**قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**" [الأنبياء: ٦٣] حين سئل "**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**" [الأنبياء: ٦٢]، فلو قال: بل كبيرهم هذا؛ لكان ذلك تعويلا على ذكاء المخاطب وتنويها بفهمه، والمراد هنا عكس ذلك، فأعاد ذكر المسند ((فعله)). وهذا يؤكد سخرية إبراهيم –عليه السلام– من قومه، وتهكمه بأصنامهم[٢٢٠].

ثالثا: الاحتياط لضعف التعويل على القرينة، وذلك حين تسأل: من أكرم العرب وأشجعهم في الجاهلية؟ فتقول: عنترة أشجعهم وحاتم أكرمهم؛ خشية أن يلتبس الجواب على السائل إذا قلت: عنترة وحاتم، فلا يميز الأشجع من الأكرم.

الحذف: بلاغته وصوره. إن البحث عن أسرار بلاغية وراء الحذف، لا يكون إلا حيث يكون الذكر ممكنا، وقد عدل عنه المتكلم، واختار طريق الحذف لأداء دلالة معينة أو لسر بلاغي. ولكون الحذف عدولا عن الأصل المتعارف عليه، نبه الإمام الجرجاني إلى أهميته بقوله: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[٢٢١].

ويدور القول في الحذف، على ثلاثة محاور رئيسة:

الأول: القول في حذف جزء الجملة.

الثاني: القول في حذف الجملة.

الثالث: القول في حذف أكثر من جملة.

وأشار الدكتور أبو موسى إلى محور رابع، وهو حذف جزء الكلمة.

وعموما فإن صور الحذف وراءها مزايا ثلاث:

الأولى: الاختصار أو الإيجاز.

الثانية: صيانة الجملة من الثقل والترهل، اللذين يحدثان من ذكر ما تدل عليه القرينة.

الثالثة: إثارة الفكر والحس، بالتعويل على النفس في إدراك المعنى.

دواعي حذف المسند إليه : المسند إليه ركن في الجملة، والأصل فيه أن يذكر، فلا يعدل عن ذكره إلى الحذف إلا إذا كان في سياق الكلام قرينة تدل عليه، وأفاد الحذف معنى إضافيا لا يستفاد عند الذكر، وعندها يؤثر المتكلم حذفه على ذكره لأغراض، من أشهرها[٢٢٢]:

أولا: الاحتراز عن ذكر ما لا ضرورة لذكره لدلالة السياق عليه، وهو ما يعبر عنه بعضهم بالاحتراز عن السأم والعبث. وسبيل معرفة هذا الغرض هو الموازنة بين الذكر

والحذف؛ ليتبين لك أن الذكر في هذا الموضع لا يستسيغه الذوق، والحذف فيه أجمل وقعا في النفس. فتأمل قوله تعالى: "**ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**" [البقرة: ٢]، ووازن بينه وبين أن يقال: هو هدى؛ بذكر المسند إليه؛ فتجد ذكره يثير قلقا لشدة قرب الكتاب الماثل أمام النفس، ويبعث فيها السأم لوضوحه، وقرب الحديث عنه.

انظر كذلك قوله تعالى: "**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ، نَارٌ حَامِيَةٌ**" [القارعة: ١٠، ١١]، تجد الإيجاز بالإسراع إلى ذكر النار بعد أن أثار الشوق بالسؤال عنها؛ وذلك لا تجده إذا ذُكِرَ المسند إليه فقيل: هي نار حامية.

ونظير ذلك: "**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ، نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ**" [الهمزة: ٥، ٦]، فذكر المسند إليه في نحو ذلك ضربٌ من التزايد لا ضرورة له، وإن كانت الصناعة النحوية تقتضي ضرورة تقدير المبتدأ المحذوف، إلا أنك تجد الحذف كما قال عبد القاهر الجرجاني: "قلادة الجيد، وقاعدة التجويد"(٢٢٣).

ثانيا: ضيق المقام عن الذكر، أو ضيق الصدر عن إطالة الكلام؛ وذلك بسبب ما يعرض للمتكلم من ضجر أو حزن، كقوله تعالى حكاية عن سارة زوج إبراهيم –عليه السلام: "**فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ**" [الذاريات: ٢٩]، فإن ما أصابها عند سماع البشارة من الملائكة، وصوره المولى أبدع تصوير "**فَصَكَّتْ وَجْهَهَا**"، فنزل بها من التعجب واستبعاد الولادة بعد الكبر والعقم ما لا يسمح بإتمام الكلام: أنا عجوز عقيم(٢٢٤).

ثالثا: كون المسند لا يصلح إلا له، أو قوة ظهوره وتعيينه، بما لا يتوهم معه أحد إسناد الخبر إلى غيره، كقوله تعالى: "**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**" [الرعد: ٩]، فلما كان الخبر لا يكون إلا له سبحانه، جاء الكلام على الحذف إشارة إلى الوحدانية والجلال. ونظيره في حذف المسند إليه قوله تعالى: "**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**" [القيامة: ٢٦]. فالحديث عن ذكر الموت، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس. وقد يكون هذا الظهور والتعين ليس على سبيل الحقيقة –كما سبق– وإنما على سبيل الادعاء والزعم لدى المتكلم. ومنه قوله تعالى: "**فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ**" [غافر: ٢٤]، فمعلوم أن كلامهم عن موسى –عليه السلام– وليس الأمر كما زعموا، بل ذلك ظنهم وادعاؤهم(٢٢٥).

رابعا: الإيحاء بالسرعة الفائقة للحدث؛ لصدوره عن صاحب القدرة المطلقة في هذا الوجود، كما في قوله تعالى: "**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**" [هود: ٤٤]، فحذف الفاعل في قوله تعالى: "**وغيض الماء**" للإشارة إلى الإجابة السريعة، فما إن أمرت الأرض بأن تبلع والسماء بأن تقلع، إلا وقد غيض الماء، وكأن قوة هائلة مجهولة اختطفته وابتلعته، فذهب معها للمجهول. وتأمل السرعة في تأدية الحدث، في قوله تعالى: "**فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ، وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ**" [الأعراف: ١١٨–١٢٠] فحذف المسند إليه للإشارة إلى السرعة الفائقة في وقوع الحدث، وتصوير أن قوة مجهولة استلبت عنادهم وكفرهم؛ فخروا في ساحة الحق ساجدين.

خامسا: احتقار المسند إليه، وشاهده قول النابغة:

لئن كنت قد بلّغت عني وشاية لمبلغك الواشي أغش وأكذب(٢٢٦)

فلم يذكر من بلغ الوشاية؛ احتقارا لشأنه.

وذهب الدكتور لاشين إلى إرادة ذلك الغرض في قوله تعالى: "**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ، الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ**" [الحج: ٣٩، ٤٠]، فذكر أن الفعلين "ظلموا" و "أخرجوا" بُنيا للمجهول مع العلم بالفاعل وهم المشركون، فترك ذكرهم تحقيرا لهم، وتنزيها للألسنة عن مجرد ذكرهم.

وهناك أغراض أخرى ذكروها لحذف المسند إليه؛ كالحذر من فوات الفرصة، والخوف على المسند إليه، واختبار تنبه السامع، وتأتّي الإنكار وتيسّره عند الحاجة إليه. هذا فضلاً عن الأساليب الموروثة التي وردت بحذف المسند إليه، وما قرره النحاة من تعين الحذف في بعض الأساليب(٢٢٧).

وأشير إلى أن نظرة البلاغيين لحذف المسند إليه فاعلا، تختلف عن نظرة النحاة الذين لا يجيزون ذلك إلا في حالات معينة، فقد وسعوا مجال الحذف وأقروه وبحثوا عن سره الجمالي، على الرغم من عدم إقرار النحاة بالحذف أصلا، أو إجازته على استحياء في هذه المواضع؛ كقوله تعالى: "**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**" [يوسف: ٣٥]، وقوله تعالى: "**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**" [ص: ٣٢]، وقوله تعالى: "**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**" [الأنعام: ٩٤] بنصب "بين"(٢٢٨).

الأصل ذكر المسند إليه، وقد يذكر لغرض بلاغي كزيادة التقرير والإيضاح، وبسط الكلام وإطالته، والتعريض بغباوة السامع، وتفاديًا لذكر الضمير حتى يصح استقلال الكلام كالأمثال، والاحتياط لضعف التعويل على القرينة، وأغراض أخرى ذكروها يغلب عليها الاصطناع، وإعمال الذهن بدلا من الذوق الأدبي. ولا تختلف أغراض ذكر المسند كثيرا، عن أغراض ذكر المسند إليه. حيث ان للحذف أسرار بلاغية، وصوره ثلاث ومزاياه كذلك ثلاث، وهي: الإيجاز، وصيانة الجملة من الترهل والثقل، وإثارة الفكر والحس. ان المسند إليه ركن في الجملة، ولا يعدل عن ذكره لحذفه إلا لغرض بلاغي. ومن أغراض حذف المسند إليه (الاحتراز عن السأم والعبث، وضيق المقام عن الذكر، وكون المسند لا يصلح إلا له، والإيحاء بالسرعة في إنفاذ الحدث، واحتقار المسند إليه فضلاً عن أغراض أخرى مصطنعة ذكروها). ويختلف موقف النحاة عن البلاغيين. في إقرار حذف المسند إليه فاعلا(٢٢٩).

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة الحذف تشكل مظهرا من مظاهر الصناعة والتسويغ النحوي لإعادة صياغة المادة اللغوية لتواكب القواعد،وأمثلة الحذف كثيرة، فلا يكاد باب نحوي يخلو من الحذف سواء أكان بالحركة أم بالجملة أم بأجزاء من الجمل أو حذف العامل فقد تناول هذا الموضوع دراسات كثيرة وعند تحليل النماذج التي ذكرها النحاة للحذف يكشف عن حقيقة بالغة الأهمية وهي أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير، ويجعلون تفسير النص جزءًا لا يتجزأ ويحتمون لذلك مراعاة تسويغ أي استعمال حتى يعود إلى القواعد وترتضيه أحكامها.

ايحاء السياق بالمعنى:

النص القرآني وحدة معنوية متماسكة يعضد بعضها بعضاً لذا كان السياق يعين العلماء ادراك المعاني التي لا تبدو واضحة للوهلة الأولى، فيلجأ العلماء الى السياق للربط بين المعاني واستنباط القصد المراد، ففي قوله تعالى: "**وإلى عادٍ أخاهم هوداً قال يا قوم اعبدوا الله**"(الاعراف: ٦٥) وقوله تعالى: "**ولوطاً إذ قال لقومهِ**"(الاعراف: ٨٠)، ثم قوله تعالى: "**وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله**" (الاعراف: ٨٥)، تجد ظاهرة واضحة وهي ميل القرآن الكريم الى الاختصار وتغيير انماط الكلام، فحروف الجر تفتقر

الى ما يجعلها مفيدة معنى تاماً يناسب الألفاظ المنصوبة بعدها، لكن السياق يوضح ذلك المعنى المستغنى عنه، فلو عدنا الى قوله تعالى: "**لقد أرسلنا نوحاً الى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله**" (الاعراف: ٥٩) لوجدنا الفعل الذي تعلق به حرف الجر (الى) هو (أرسلنا)، وهو الفعل الذي نصب (نوحاً)، وحين تكرر الحديث (الإرسال) بذكر غيره من الانبياء لم يعد السامع محتاجاً الى ذكر الفعل بل يكتفي بدلالة السياق للإيحاء بمعنى الفعل لذا جاءت الآيات الاخرى مكتفية بذكر حرف الجر المناسب للإيحاء بمعنى الفعل لذا جاءت الآيات الاخرى مكتفية بذكر حرف الجر المناسب لذلك الفعل ومفعول الفعل نفسه. فالفعل ليس محذوفاً كما يرى العلماء، بل صارت الجملة مستغنية عن ذكره لأن المخاطب علم أن الحديث كله في الآيات التي ذكرتها مختص بالإرسال.

وما ذكره الأخفش والفراء يتفق عليه كثير من علماء العربية، يستدلون بالسياق على تقدير محذوف، ولو أنهم أبعدوا فكرة العامل والمعمول عن هذا الاستنباط لتوصلوا الى أن الكلام المصحوب بـــ(اذكروا) قد أوفى بالمعنى في الآية الكريمة: "**واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض**" (الانفال: ٢٦)، لذا صار هذا الذكر معروفاً لدى المخاطب لا يحتاج الى تكراره، فهو قد أغنى عن ذكر لفظه في الآيات وصارت الجمل التالية مستغنية عن ذكر ذلك الفعل لوجود قرينتين هما الواو العاطفة، و (إذ)، فهما دالتان على المعنى المقصود، وليس هناك حذف، لذا قال الفراء (يجري هذا على مثل الذين من بعدهم بغير (واذكر) لأن معناهم متفق معروف في ذلك)[٢٣٠] ولا ندري لماذا يظل الباحثون متشبثين بتلك القاعدة الوهمية التي ترى ان ثمة حذفاً على الرغم من معرفتنا بأن القرائن قد أغنت عن ذكر الفعل، فصارت الجملة تامة بكيانها المستغني عن ذكر ذلك الفعل[٢٣١].

النـــداء:

إذا كان النحاة قد انقسموا في تعريفهم للنداء بحسب نظرتهم إليه، فمن نظر إليه وظيفيا تواصليا ركز في تعريفه على الجانب اللغوي الوظيفي ومن نظر إليه حكميا إعرابيا ركز في تعريفه على الحكم الإعرابي للمنادى، إذا كان هذا هو تعريف النحاة فان البلاغيين وبحكم تأخرهم زمنيا عن النحويين وتأخر علمهم من حيث النشأة عن علم النحو وبحكم أن المتأخر يستفيد حتما من المتقدم – وهو ما نعتقده جازمين بوقوعه بينهما – وبحكم تكامل العلمين كان تعريف البلاغيين للنداء واحدا موحدا، حيث يجد أقوالهم في تعريف النداء متطابقة قلبا وقالباً.

فهو عندهم :طلب المتكلم إقبال المخاطب عليه بحرف نائب مناب أنادي المنقول من الخبر إلى الإنشاء وهو أيضا : دعوة المخاطب بحرف نائب مناب فعل كأدعو ونحوه[٢٣٢]. كما قيل فيه أيضا هو التصويت بالمنادى لإقباله عليك[٢٣٣].

فهذه التعاريف متفقة جميعها على معاني الدعوة، والطلب، والإقبال، والاستحضار مع إشارة هذه التعاريف إلى حذف الفعل، وإنابة حرف النداء منابه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا التعريف الموحد الذي استقر عليه البلاغيون نجده يتطابق تماما مع أحد تعريفي النحويين للنداء الأمر الذي يجعل استفادتهم مؤكدة، ذلك أن البلاغيين لما جاءوا وجدوا إخوانهم النحاة قد سبقوهم إلى مدارسة النداء مدارسة شاملة، شملت كل جوانبه، ومنها تعريفهم هذا الذي تبناه البلاغيون لملاءمته مع درسهم البلاغي . كما اتفق

البلاغيون على تعريف واحد للنداء اتفقوا أيضا على أدواته وكيفية استعمال هذه الأدوات في الخطاب الندائي وهي عندهم ثمان أدوات :الهمزة، وأي، وآي، ويا، وأيا، وهيا، ووا، مع الإشارة إلى أن الهمزة نوعان مقصورة وممدودة[٢٣٤].

استعمالها : وهي في الاستعمال على صنفين أو على نوعين مع خلاف في يا. اثنتان منها للمنادى القريب، قربا حسيا، أو معنويا، وهما الهمزة وأي، وباقي الأدوات للمنادى البعيد بعدا حسيا أو معنويا مع إجازتهم إمكانية تبادل الأدوار بين هذه الأدوات تبعا لمنزلة المنادى في ذهن المنادي، فقد ينزل البعيد منزلة القريب أو ينزل القريب منزلة البعيد لدواع بلاغية ولهم في ذلك أمثلة غزيرة.[٢٣٥]

ان الغرض البلاغي للنداء يتحدد من خلال العلاقة التي تنشا بين المنادي والمنادى مباشرة بعد إحداث التركيب اللغوي الندائي والتصويت به، فان كان التعبير الندائي يحمل مقاصد واضحة صريحة تفهم من التركيب اللغوي نفسه من دون اللجوء إلى وسائل أخرى خارجية كان الغرض من النداء حينئذ أصليا وهو تنبيه المخاطب أي المنادى وتهيئته لاستقبال ما يطلب منه، فيبقى المنادى هنا مشدوها للمعاني التي تتبع النداء، لأنها هي المقصودة، أما الجملة الندائية هنا فدلالتها لا تتعدى التنبيه، والتحضير، فهي ذات وظيفة تنبيهية إشارية استحضارية.

وقد ينزل هنا كما ذكرنا سابقا البعيد منزلة القريب أو القريب منزلة البعيد، فيكون هذا التنزيل معنى زائدا على المعنى الأصلي الذي هو التنبيه والاستحضار، ولا يعد في نظرنا هذا التنزيل خروجا بالنداء عن معناه الأصلي .وإن كان هناك من البلاغيين من اعده خروجا عن الغرض الأصلي. أما إن كان التركيب الندائي يتضمن معاني خفية زائدة على المعنى الأصلي ترتبط بالجوانب النفسية والشعورية والوجدانية لكل من المنادي والمنادى يعتمد في الكشف عنها على القرائن المقالية والمقامية كان النداء حينئذ خارجا عن معناه الأصلي إلى أغراض بلاغية أخرى تفهم من السياق وهذا هو المعبر عنه بلاغيا بخروج النداء عن معناه الأصلي. قد يستفاد من لفظ النداء بمعونة المقام ودلالة القرائن معان أخر غير طلب الإقبال الذي هو المعنى الأصلي لها[٢٣٦]، ومن هذه المعاني الإغراء، التحسر، الزجر، وغيرها من المعاني التي نفضل قبل التطرق إليها الإشارة بالقول إلى أن من البلاغيين من يعد تنزيل القريب منزلة البعيد وتنزيل البعيد منزلة القريب خروجا عن المعنى الأصلي للنداء، ومنهم من يعدها غير ذلك.

من الصور التي يجوز فيها نداء ما فيه "ال" اسم الجنس المشبه به، بشرط أن يذكر معه وجه الشبه، نص على ذلك ابن سعدان، مثل: يا الخليفة هيبة، يا الشافعي فقها وصلاحاً، يا المأمون ذكاءً وبراعة.

فـ(يا) حرف نداء، و (الخليفة) منادى من جهة الصناعة فقط، لأنه ليس هو المنادى في المعنى، وانما المنادى في الحقيقة المماثل للخليفة، والتقدير: يا مثل الخليفة هيبة، و(الخليفة) منادى منصوب، لأنه مضاف تقديراً بعد حذف المضاف، وإقامته مقامه في الاعراب، و(هيبة) تمييز. ولا يصح يا القرية، على ارادة: يا أهل القرية، لأن الشرط مفقود، وهو ذكر وجه الشبه في المحذوف[٢٣٧]. ولقد قال ابن مالك في شرح التسهيل: تقديره: يا مثل الخليفة، فلذلك حسن دخول (يا) عليه، لأنها في التقدير داخلة على غير

"أل"[٢٣٨]. وقال الشاطبي : "وفيما قاله نظر، إذ ليس تقدير (مثل) بمزيل قبح الجمع بين (يا) و (أل)، وإلا لجاز : يا القرية، لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح"[٢٣٩]. وقد ردّ الشيخ الأزهري على الشاطبي، حيث قال : وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح، ومزيل للقبح بدليل قولهم : قضية ولا أبا حسن لها، فإن تقديره: ولا مثل أبي حسن، فلولا أن تقدير (مثل) مزيل لقبح دخول (لا) على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه، وللزم عمل (لا) في المعرفة، والشاطبي لا يقول بعمل (لا) في المعارف[٢٤٠].

ومن ذلك: يا له رجلاً، يا له من رجل.

هذا التعبيران يستعملان في التعجب، وفي الاعراب نقول: (يا) أداة نداء، و(له) اللام حرف جر زائد و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب منادى، ويجوز أن تكون اللام من (له) أصلية، وتعلقه بمحذوف و (رجلاً) تمييز. و "يا له من رجل" تعرب (ياله) كسابقها (من) حرف جر زائد و (رجل) مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه تمييز، ويجوز أن تكون اللام من (له) أصلية، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره (عجباً)[٢٤١]. فـ (يا) حرف نداء و (الهاء) من له (منادى): من جهة الصناعة، لأن المعنى ليس على النداء، وإنما المعنى المراد: التعجب.

لذلك فنحن نرى أن خروج النداء عن معناه الأصلي إلى معاني أخر يكون على ثلاثة أنواع:

النوع الأول :ويكون على مستوى أدوات النداء نفسها في الاستعمال، حيث تتبادل أماكنها توافقا مع منزلة المنادى في ذهن المنادي، كتنزيل البعيد منزلة القريب، أو العكس لغرض بلاغي ذكرته سابقا وهذا النوع من النداء كنا قد ذكرنا رأينا فيه منذ قليل فقلنا انه باق على أصله في الدلالة على الطلب والإقبال والتنبيه ولا نرى فيه خروجا إلى معان أخر غير هذه.

النوع الثاني :أما هذا النوع فيكون على مستوى الأساليب النحوية نفسها، سواء كان هذا الأمر واقعا بين الأسلوب الخبري والإنشائي، أو بين تراكيب الأسلوب الإنشائي نفسه، وقد قال البلاغيون بتبادل المواقع بين الأساليب، كأن يوضع الخبر موضع الإنشاء أو العكس وكوضع الأمر موضع النهي ووضع النداء موضع الأمر داخل الأسلوب الإنشائي نفسه، وهو ما يمكن تسميته بتبادل المواقع الدلالية بين الأساليب (التراكيب) النحوية والبلاغية، ومنه هنا وضع النداء موضع التعجب كقول الشاعر:

يا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري[٢٤٢]

وقول الفرزدق يهجو جريرا:

فواعجبا حتى كليب تسبني كان أباها نهشل ومجاشع[٢٤٣]

ومنه كذلك وضعه موضع الاختصاص ومن أمثلته قول الشاعر:

نحن الحرائر إن مال الزمان بنا لم نشك إلا إلى الرحمان بلوانا[٢٤٤]

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "نحن معاشر الأنبياء لا نورث "[٢٤٥]

ومنه أيضا وضع النداء موضع المدح والذم ومن أمثلتهم على هذا في المدح قول الشاعر:

أيا قمرا تبسم عن أقاح ويا غصنا يميل مع الرياح[٢٤٦]

وفي الذم قولهم :يا ابخل الناس، ويا مستحل الحرام. ومنه انتقال النداء وهو في صيغته للدلالة على الاستغاثة والندبة وقد أدرجتهما في هذا القسم لأنهما تركيبان لغويان ذوا مدلولين نحويين، بمعنى آخر أن دلالتهما على الاستغاثة أو الندبة مستنتجة من تركيبهما لا من المقام، إذن فالاستغاثة والندبة معنيان نحويان لا مقاميان ومن امثلتهم على الاستغاثة قول الشاعر:

يا للرجال ذوي الألباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا[٢٤٧]

أما على الندبة فكقول المتنبي:

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمي وحالي عنده سقم[٢٤٨]

النوع الثالث: ويكون فيه فعلا خروج النداء عن معناه الأصلي إلى معان أخر تفهم بمساعدة المقام والقرائن، وهذه المعاني المنقول إليها النداء ليست معاني نحوية، اقصد ليس لها تركيب لغوي نحوي خاص تعرف به في الدرس النحوي كالتراكيب المذكورة سابقا في النوع الثاني وإنما هي معان سياقية مقامية تفهم بمعونة المقام وقرائن الأحوال، يمكن أن نستشفها من أي تركيب نحوي تضمن أداة نداء مذكورة، أو ملحوظة، ومع هذا جدير بنا أن نشير بالقول إلى أن النداء لا ينحصر فيما ذكرناه من وجوه بلاغية، وإنما الذي ذكرناه هو أهم الأغراض المتداولة عند البلاغيين، وإلا فيمكن الوقوف على أغراض أخرى لم نأت على ذكرها نحن ومنه يكون فعلا أن النداء أحد الموضوعات البلاغية المهمة. لقد اختلفت طريقة معالجة النحويين والبلاغيين للنداء حسب نظرة كل فريق، إذ لكل فريق الزاوية التي ينظر منها للنداء، كما أن لكل علم موضوعاته واهتماماته وأهدافه. فلقد عالج النحويون النداء معالجة شاملة، شملت كل جوانبه ابتداء من تعريفه، وذكر أدواته، ومواضع استعمالها، وحذفها، ثم تقسيمه تبعا لحكمه الإعرابي خمسة أقسام ذكرت في موضعها، ولاعتبارات أخرى أيضا مع تبيان الحكم الإعرابي لكل قسم من هذه الأقسام، ثم ذكر توابع المنادى، وحكم كل تابع منها حسب نوعية التابع، وحكم المتبوع (المنادى) ثم ذكر الأسماء التي لازمت النداء فلم تبرحه إلى غيره من الأساليب الأخرى، والأسماء التي لا تنادى، والتعليل على ذلك، ثم خروج النداء عن معناه الأصلي إلى معان أخر، كالتعجب، والاستغاثة، والندبة، والاختصاص، والترخيم، وفي كل قسم من هذه الأقسام أو العناوين تفصيلات وتدقيقات، وخلافات بين النحاة مدعومة بالشواهد، والشواهد المضادة، كما تدل هي على نفسها في موضعها، كما خرج النداء عن أصله ليدل على عدد من الأغراض الأخرى كالإغراء والزجر والتحسر والحزن المرفوق بالحسرة والتدله والتحير والتضجر، والدعاء، والتحبب، والتحقير، والتلذذ، والعتاب، والتهديد والوعيد، والذم، والتنبيه، والخضوع والتضرع، والشكوى من الزمن، والتوجع، والتحذير، والتأكيد وغيرها من الأغراض وهي أغراض شتى احتملها النداء، وان كان في أصله وضع لتنبيه المدعو، ونحن نلحظ أن هذه الأغراض المذكورة ليس لها تركيب لغوي نحوي تستقل به كالذي ذكرنا في النوع الثاني، فليس للزجر، والتحسر، والحزن، والتدله، والدعاء، والتحبب، والتهديد والوعيد ...وغيرها مما ذكر تراكيب لغوية نحوية تعرف بها عند علماء النحو، وإنما هي أغراض بلاغية مقامية ترتبط بخوالج النفس للمتواصلين، يمكن أن نستشفها من أي تركيب نحوي تضمن أداة نداء مذكورة أو ملحوظة.

يحذف حرف النداء في كلام العرب إيثارا للخفة والاختصار، كقولهم: زيد تعالَ وعمرو اذهبْ: أي يا زيد ويا عمرو .وجاء في القرآن الكريم : "**يوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبكِ إنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**" (يوسف: ٢٩)،أي :يا يوسف، ومنه قوله تعالى :"**سَنَفْرُغُ لَكُمْ أيهَا الثَّقَلَان**" (الرحمن:٣١)، فحذفوا حرف النداء (يا) للعلم به والاستغناء عن ذكره(٢٤٩).

وقد يحذف المنادى في الكلام إذا دل عليه دليل، ومن ذلك ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فَخَيرٌ نَحنُ عِنْدَ النَّاس مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي المُثوِّبُ قالَ يالا(٢٥٠)

اراد : يا لبني فلان ونحو ذلك(٢٥١).

أجاز أغلبية النحاة الصناعة في حذف المنادى وأنكره بعضهم ولكل حججه فلم يقف النحاة في معالجتهم للنداء عند التركيب الندائي، بل تجاوزوه إلى دراسة ما يتبعه، لما لهذا التابع من علاقة وطيدة به، وفصلوا أحكامه، وهي موجودة في كتبهم.كما تتبعوا الحالات التي يخرج إليها النداء، وهي المعروفة بالاستغاثة، والندبة والتعجب، وما يتعرض له المنادى من حذف وهو الترخيم، وخلاصة القول إنهم فحصوا التركيب الندائي فحصا دقيقا شاملا كاملا، وتمكنوا من تقديم دراسة وافية حوله، وقد سلكوا في كل ذلك منهجا وصفيا تفسيريا تعليليا(٢٥٢).

الخاتمـــــــة

من ثمار هذه الدراسة انها تلفت الانظار الى طريقة من طرائق العرب في تعبيرهم وهي الصناعة في الحذف، والتقدير في الاعراب وتفسير المعنى، وهذا يساعد على فهم كثير من النصوص، سواء أكانت من القرآن الكريم، أم من كلام العرب شعراً ونثرا، ولقد اثبت أهمية التعبيرات المجازية في الاتصال اللغوي فلقد ناقش البحث بعض القضايا التي تحيط بالصناعة في حذف الجمل والكلمات والحروف، وايجاد الشواهد المستقلة لبعض أوجه استخدام المجازات الشائعة، عن طريق التعريف ببنية الصناعة في الحذف في بنية النحو العربي فهي ليست مبنية على الطريقة الصناعية العلمية، ومن هنا كانت مسألة تيسير النحو العربي عملية تتطلب القيام بإصلاح جوهري في بنيته، ولا سيما موضوع الصناعة في الحذف، الذي تمخض عن نتائج طيبة لعلها ترفد المكتبة العربية بما يفيد أبناء لغة الضاد، وما من محذوف تجده قد حذف إلا وأنت تجد حذفه أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وانس من النطق به.فالواجب في حكم البلاغة أن لاينطق بالمحذوف، أيكون دليل أوضح من هذا وأبين وأجلى في صحة ذلك، فإنك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، وأن مأخذه يشبه السحر ويبهر الفكر(٢٥٣). ولا يمكن أن يكون الحذف جزافا من غير وجود دليل عليه، وإلا يكون الأمر ضربا من الرجم بالغيب أو التعمية أو الألغاز التي لا يدعمها البرهان في دراسة الحذف والصناعة وتناول الاسناد والنداء(٢٥٤). ومن الجدير بالملاحظة أن بعضا من علماء اللغة يحاول تطويع كلام العرب لكي يتلاءم مع ما يذهب إليه من آراء أو قواعد. ومن ذلك يتبين أن كلام العرب هو فوق ما توضع من ضوابط أو قواعد تحاول تطويع الكلام لها .لأن اللغة العربية أوسع من تلك القواعد، وفضلا عن ذلك فإن كثيرا من كلام العرب لم يصل إلينا، بدليل ما قاله أبو عمرو بن العلاء :ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير(٢٥٥).

ان الوصف الذي عرضته هي ان لغتنا العربية تضع لكل معنى بناءً خاصاً به، فإن اختلف هذا البناء عن نظيره بنقص في ركن أساسي او فضلة فلقصد آخر يختلف عن القصد الاول، فهما بناءان مختلفان يعبّر كل منهما عن قصد معين. وفي ضوء هذه الحقيقة يغدو الحذف في اللغة العربية وهماً ينبغي ازالته وخطأً منهجياً في الفكر اللغوي لا بد من تصحيحه لنضع أقدامنا على الطريق السليم في وصف العربية وصفاً معنوياً قائماً على اساس ميزاتها، مستفيدين منها في اشاعة الفهم الصحيح لأنظمة التعبير، وتوسيع حدود وصفها الضيقة التي حصرت الجملة العربية في أنماط محدودة مبنية على الشكل الظاهري متغاضين عن تلك القدرة العجيبة التي تمتلكها لغتنا(٢٥٦).

ان اللغة تميل في تطورها نحو التسهيل بالصناعة تارة والحذف تارة وبالإبدال الصوتي تارة أخرى، وما إلى ذلك مما يتفق والقوانين اللغوية التي تتحكم في اللغات. وإذا كانت البلاغة تعني مراعاة المقال لمقتضى الحال، فبالإطناب تارة وبالإيجاز تارة أخرى، فإن الإيجاز أقرب إلى روح اللغة وطبيعتها. وهذا ما أكده أبو عمرو بن العلاء حين سئل عن اللغة العربية :أكانت العرب توجز؟ فأجاب بقوله :نعم لكي يحفظ عنها، وهي إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد. ولا غرو في ذلك فإن هذه اللغة الكريمة، قد اختارها

الخالق لتكون وعاء لكتابه العزيز الذي احتوى أعظم وأعجب وأبلغ كلام، ذلك هو كلام الله تعالى الذي ليس كمثله كلام، وكرمها بالوضوح في قوله تعالى: " **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**" (الشعراء: ١٩٥) فالحمد لله الذي بفضله وكرمه تتم الصالحات.

ومما توصلت اليه في بحثي هذا جملة من النتائج أهمها:

١. تباين تقديرات النحويين مراعاةً للصناعة النحوية بين الأسماء والأفعال والحروف.

٢. إنَّ جانباً من تقديرات النحويين كانت بسبب الصناعة النحوية لا الضرورة المعنوية، منها تقدير مبتدأ بعد الواو الحالية الداخلة على الفعل المضارع، وتقدير خبر للمبتدأ اذا كان المبتدأ مصدراً. وبعد حال لا تصلح ان تكون خبراً.

٣. إنَّ قسماً من تقديرات النحويين لا بد منها، إذ إنَّ المعنى لا يستقيم من دونها.

٤. ان فكرة الحذف تقوم على تقييد اللغة العربية بأشكال ثابتة تقتضي وجود أركان معينة إن فُقد أحدها حكم عليها بالنقص وسمي المنقوص محذوفاً وهو أمر يتناقض مع طبيعة اللغة العربية[٢٥٧].

٥. قدرة كل من العلامات او الحروف او الالفاظ أو الجمل او الاساليب أو السياق او القرائن على الايحاء بمعنى يفترض العلماء ان الالفاظ المحذوفة تؤديه، وهذه القدرة يدركها السامع بحسه اللغوي وفمهمه لأسرار لغته[٢٥٨].

٦. تنوع انماط التعبير عن المعاني، واختلاف بعضها عن بعض في المعاني الجزئية فاللغة العربية لها أدوات تعبيرية لا حصر لها[٢٥٩].

٧. ان الصناعة النحوية تكون احياناً بعيدة عن روح اللغة العربية.

٨. ان تقدير فعل بعد (إن) الشرطية يفقد المتقدم معناه، لأن في المتقدم تهويلاً لا نجده في تأخيره.

٩. علينا الاهتمام بالمعنى أكثر من الغوص في خلاف التقدير الذي لا طائل من وراءه.

Abstract

face of industry and workmanshing in researching the deleted at the Ancients Nahow

By Balsam Abd ElRasoul

The arabic language its one from refreshing language its grow and developing that was be the language classified Because the language socialite that make it done for the law of life on her system linguistic،also the Arabic language its describe like the most disclosed language her communication excellent communication its wild language in vocabulary and make it to done people things and the greats prepare for creativity. Arabic language have more of way to appear that from way figure deleted pound from figure pound that is (dayden language al thad).arabic language its such like sea and treasure from knowing treasure and secret،the student and researchers they inter in deep of her vocabulary that it was no end. Industry its come in deleted language on different way it start with discover industry deleted sentence، after that come industry deleted word : name،verb and industry character deleted، it allow on it deleted part from Preposition and anther character like (alf) and (yaa) and deleted (non) (tanoen) etc… industry come deleted the sound its movements (aldamaa,kasraa,damaa) harf almaed (alaf، wow and yaa(.

And its was the title of researchers It (face of industry and workmanshing in researching the deleted at the Ancients Nahow. must to followed every word in title to explanation his meaning of and to see the relationship between every term and other. followed this original linguistic deleted term and the industry original in Nahow stand on the explain of deleted industry workmanshing appear the difference and the relationship between them and relationship about deleted (Esqaat admar) etc…. standing by the base of Nahow and industry in following Quran sentences and poetic verses example analysis standing by Nahowing opinions and the Belgians، explanation with what base they have and they opinions for costing in interpretation explanation rating deleted.

الهوامش

١- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، سر صناعة الاعراب، تح : د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٣، ١١٢/١.

٢- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الايضاح، تح : د. كاظم المرجان، ط١، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٧ م، ص ٦٧.

٣- ينظر : الجوهري، أبونصر اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ)، الصحاح، تح : أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين
،١٩٨٤م حذف من ذنب الدابة، مادة (حذف)، ٢١٨/٤.

٤- الاعشى، ميمون بن قيس، الديوان، تح: د. محمد محمد حسين، مكتبة المجلس (للكتب والمخطوطات)، ٢١٦/٣. وينظر البيت في شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، القاهرة، المطبعة الميترية (د.ت)،١٨/١.

٥- ينظر بعلبكي، د.رمزي منير، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٩م، ص ١٤٠ ومابعدها.

٦- امرؤ القيس، ابن حجر ابن الحارث الكندي (٥٤٠-٥٠٠م)، الديوان، تح : مصطفى عبد الشافي، ط٥،دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م، ص٩٤، وينظر : حسان، تمام، الاصول، دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، لغة، بلاغة، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص١٧٢.

٧- ابن هشام الانصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت ٧٦١ هـ)،مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تح : د. مازن المبارك، والاستاذ محمد علي حمد الله، ط١، ١٩٩٢ م، ٨٣/١.

٨- ابن هشام الانصاري، جمال الدين محمد بن يوسف (٧٦١-٧٠٨هـ) شرح شنور الذهب، الطبعة الاخيرة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨ م، ١٥٣/١، وينظر كذلك : ابن هشام، المغني،٩٧/١.

٩- حبيب، عبد الفتاح محمد، النحو العربي بين الصناعة والمعنى، كلية اللغة العربية، جامعة الازهر، ط ١، الزقازيق، دار آيات للطباعة والنشر،١٩٩٩م، ص٨.

١٠- ينظر : سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، تح : عبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الجبل، ١٩٩٢م،١٦٧/١، والغنيمي الدمشقي، الشيخ عبد الغني، اللباب في شرح الكتاب، تح : احمد جاد، دار الحديث للنشر، ٢٦٩/١-٢٧٠.

١١- هو علي بن حمزة الكسائي، راس مدرسة الكوفة في النحو واحد القراء السبعة، توفي سنة ١٨٩ هـ، تنظر ترجمته ومصادرها في : الشلقاني، د. عبدالحميد، اعلام الرواة، ط٢، طرابلس، المنشاة العامة للنشر والتوزيع، ١٣٩١هـ، ١٤٢/١.

١٢- ينظر : الشهري، عبد الرحمن بن معاضة (١٤٣١هـ)، تفسير معاني القرآن للاخفش، تح : عبد الامير محمد أمين الورد، جامعة بغداد، ١٩٧٢ م، ص ٨٥.

١٣- ينظر : ابن جني، ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص (د.ط) القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧م، ٤٧٣/٢، والنحاس، ابو جعفر (ت٣٣٨ هـ)، اعراب القران، تح : عبد المنعم خليل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب والوثائق العلمية، ١٤١٢هـ، ٢٢١/١، والعكيري، ابو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، ألتبيان في اعراب القرآن، ٦٠/١، وابن هشام الانصاري، المغني، ٧٠٨/٢.

١٤- ينظر : الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تح: د.هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ-١٩٩١ م، ٢٢١/١.

١٥- ينظر : الأخفش، معاني القرآن،٩٨/١.

١٦- ينظر : سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ط١، ٢٠٩/١، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق ٤٧٣/٢.

١٧- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ)، كتاب الاقتراح في علم اصول النحو، تح : د.احمد محمد قاسم، نشر أدب الحوزة (د.ت)، ص ٣٤.

١٨- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، لجنة احياء التراث الاسلامي،١٣٩٩هـ، ٥٤/١.

١٩- السامرائي، ابراهيم، فقة اللغة المقارن، بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٩٨-١٩٩.

٢٠- ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ١٩٦/١.

٢١- االجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، مصدر سابق، ص١٢٧.

٢٢- الحملاوي، الشيخ احمد،شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وشرحه، د. محمد احمد قاسم، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠١م، ص٣٦.

٢٣- ينظر :الصاجي، ابن فارس أبو الحسين احمد (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح :أ.عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة الحلبي،١٩٦٩ م، ٥٧٨/٢.

٢٤- الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الاعجاز في علم المعاني، تخ : محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني،١٩٧٦م، ١٣٥/٢، ١٤١.

٢٥- الصاجي، احمد ابن فارس (ت٣٩٥ هـ)، فقة اللغة، تح : د. مصطفى الشويمي، ط١، بيروت – لبنان، مؤسسة بدران للطباعة والنشر،١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م، ١٨٣/١.

٢٦- ورواية البخاري هي : (باسمك اللهم اموت واحيا)، ينظر، البخاري، الامام ابو عبدالله محمد اسماعيل بن ابراهيم (١٩٤ هـ – ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦ م، ١٤٠/٣، وينظر : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م، ١٣/٢.

٢٧- الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن، الايضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، ط٤، بيروت، دار النفائس، ص ١١.

٢٨- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ٤٠٩/١.

٢٩- البيت الشعري قاله عمرو بن معد يكرب والتقى برسول الله (ص)، ينظر : الشاطبي، شرح الالفية، تح : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥ م، ص ١١٥، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت)، ٦٥/١.

٣٠- ينظر : الشهري، تفسير معاني القرآن للأخفش، مصدر سابق، ص ١٢٩.

٣١- قصيدة للشاعر عبدالله بن رواحة : ينظر : ابن قتيبة الدينوزي، عبدالله ابن مسلم، كتاب الشعر والشعراء، تح : د. مصطفى السقا، القاهرة، مكتبة المؤسسات، ١٩٣٢م، ١٠٣/١.

٣٢- البغدادي، عبد القادر، خزانة الادب، تح : عبد السلام هارون، (د.ط)، القاهرة، نشر مكتبة الخانجي، ١٩٩١م، ٨٧/٢، وينظر : ابن جني ، سر صناعة الأعراب تح : حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم،١٩٨٥ م،١٠٤/٢.

٣٣- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ٢١٨/١.

٣٤- القزويني، الخطيب، الايضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبد المنعم الخفاجي، القاهرة، المكتبة الازهرية للتراث، ١٩٩٣م، ١٠٣/١.

٣٥- حبيب، عبد الفتاح محمد، النحو العربي بين الصناعة والمعنى، مصدر سابق، ص٤٧.

٣٦- ابن منظور الانصاري، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، ط٢، بيروت، دار صادر، نسبه في اللسان الى امرئ القيس: ١٨٦/٣، مادة (قرنفل)، ٢٧٢/٣.

٣٧- القرنفل ويقال القرنفول : شجر هندي ليس من نبات ارض العرب، ابن منظور، لسان العرب،(ق ر ن ف ل)، ط٢، ٢٧٢/٣.

٣٨- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ٧٠٧،٧٠٨/٢، وينظر : الكفوي، ابو القاء الحسيني (ت ١٠٩٤ هـ– ١٨٦٨ م)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق الفردية)، ط٢، القاهرة، علوم الدين، ٢٠٠٠ م، ص٢٨٤.

٣٩- الكفوي، الكليات، مصدر سابق، ص١٠٦٢.

٤٠- ينظر : السيوطي، الاتقان في علوم القران، تح : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية (د.ت)، ص ١٢٧، والخضري، محمد،(١٨٧٠م) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، ١٤٣/٢.

٤١- الخضري، حاشية الخضري، مصدر سابق، ١٤٤/٢.

٤٢- الانباري، ابو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ ه)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح : عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، ١٩٨٠ م، ص ١٦٥، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٣٦٥/٢.

٤٣- المبرد، المقتضب، مصدر سابق، القاهرة، ١٣٩٩، ٦٢/١.

٤٤- ابن السراج، ابو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ)، الاصول في النحو، ط٣، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ٣٠٧/١.

٤٥- مجمع اللغة العربية، كتاب في اصول اللغة، ط١، القاهرة، ١٩٦٩م، ١٦٠/٣.

٤٦- المبرد، المقتضب، مصدر سابق، القاهرة، ١٣٩٩، ١١٢/١.

٤٧- ابن جني، الخصائص : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م، ١٢٩/٣.

٤٨- السيوطي، كتاب الاقتراح في علم اصول النحو، مصدر سابق، ص ٩٠.

٤٩- ابن جني، سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ١٠٢/١.

٥٠- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك، تح: ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ١٥/٤.

٥١- ابن جني، الخصائص، مصدر سابق ٢٨٣/١.

٥٢- المبرد، المقتضب، مصدر سابق، القاهرة، ١٣٩٩ هـ،، ١١٣/١.

٥٣- ابن جني، المنصف، تح : ابراهيم مصطفى وعبدالله امين، مطبعة الحلبي، ١٩٥٤م، ١٥٥/١.

٥٤- ابن يعيش، ابو البقاء يعيش ابن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، القاهرة، المطبعة المنيرية (د.ت)، ٣٦/١.

٥٥- الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق الذكر، ٩٨/٤.

٥٦- ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٣٨/١.

٥٧- هو مطلع القصيدة، و " الثاوي " المقيم، و " الثواء " الاقامة، الانباري، ابو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، مصدر سابق، ص ٤٣٣، و الفارسي، ابو علي (ت ٣٧٧هـ) كتاب الشعر، تح :د. محمد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م، ص ١٠٦.

٥٨- ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الجبل، ١٩٧٩ م، ١٦٥/٢ " الضريمة" اسم موضع، و " عاف " دارس مندثر.

٥٩- الزمخشري، محمود بن عمر(ت ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل، تح : عادل احمد، مكتبة العبيكان، ١٩٨٧ م، ١٦٣/٤.

٦٠- ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٣٩/١.

٦١- ابن السراج، الاصول في النحو، مصدر سابق، ٣٠٩/١.

٦٢- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مصدر سابق، ٣٩٥/١

٦٣- ابن السراج، الاصول في النحو، ٣١١/٢، وينظر : الجوهري، الصحاح، مادة (الجوزاء)، ٢٦٥/٤ : نجم يكون طلوعه عند شدة الحر، واذا طلع انتصب الحرباء في العود، اي تعلق الحرباء على العود، ودارت مع الشمس لمحبتها لها، لان جسمها يتقوى بشدة الحر. و(الحرباء) ٢٧٩/٤: دويبة يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت يدور ويتلون الوانا بحر الشمس، والعرب تقول : انتصب العود في الحرباء، على القلب، لموافقة السجع، ويقصدون بهذا القول : اشتداد الحر، لان طلوع الجوزاء يكون في حزيران حين يشتد الحر، فيبرز الحرباء وينتصب على الحجارة وعلى اجذال الشجر، يستقبل الشمس فاذا زالت زال معها مقابلا لها : ويروى : طلعت الجوزاء، ووافى على العود الحرباء.

٦٤- حبيب، النحو العربي بين الصناعة والمعنى، مصدر سابق، ص١٢.

٦٥- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، (ت ١١٠هـ) الديوان، تح : علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م، ص ٢٣٥.

٦٦- الانباري، ابو البركات عبد الرحمن، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٨، ٢١/٢.

٦٧- المبرد، المقتضب، مصدر سابق، القاهرة،١٣٩٩هـ، ١/١٧٠.

٦٨- المصدر السابق نفسة، ١/١٧٣.

٦٩- ينظر : الزوبعي، طالب محمد اسماعيل، البلاغة العربية، علم المعاني بين بلاغة القدامى واسلوبية المحدثين، ط١، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٧ م، ص ٢٣٦.

٧٠- ينظر : مطلوب احمد، البلاغة العربية، المعاني والبيان والبديع، ط١، بغداد، المكتبة الوطنية، ص١١٤.

٧١- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٣٠٦هـ، ٤/٩٤.

٧٢- المصدر السابق نفسة ٤/٩٥.

٧٣- ينظر : ابن جني، المنصف، المصدر سابق، ١/١٧٧.

٧٤- الانباري، ابو البركات كمال الدين بن محمد، لمع الادلة في اصول النحو، تح : سعيد الافغاني، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩١ هـ، ١٩٧١م، ص ٢٧٣.

٧٥- ويقال : كل رجل وضيعته، والضيعة : حرفة الرجل وتجارته وصناعته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها، او لانها تضيع بتركه لها، ينظر : شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م، ص١٣٦.

٧٦- حبيب، عبدالفتاح، النحو العربي بين الصناعة والمعنى، مصدر سابق، ص٤٠.

٧٧- المصدر السابق نفسه، ص٤٢.

٧٨- الاصفهاني، ابو الفرج (ت ٣٥٦هـ)، كتاب الاغاني، القاهرة، المؤسسة المصرية (د.ت)، البيت من قصيدة احيحة ابن الجلاح، ١/١٠٦.

٧٩- الخضري، حاشية الخضري، مصدر سابق، ٢/١٨٧.

٨٠- المصدر السابق نفسه، ٢/١٨٨.

٨١- المصدر السابق نفسه، ٢/١٨٨-١٨٩.

٨٢- ينظر : نهر، هادي، التراكيب اللغوية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٧م، ص ١٥٧.

٨٣- مجمع اللغة العربية، كتاب في اصول اللغة، مصدر سابق، ٣/١٩٨.

٨٤- العثيمين، الشيخ محمد بن صالح (١٤٣٥هـ)، شرح الفية ابن مالك، تح : يوسف حسن عمر،ط٢،بنغازي، منشورات جامعة قار يونس،١٩٩٤م، ٢/١٦٦.

٨٥- الفرزدق، الديوان، تح : علي فاعور، غير مفهرس، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ١/١١٤،" يشعب" بفتح العين المهملة.

٨٦- الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ١/٢١٧.

٨٧- السيوطي، الاتقان في علوم القران، مصدر سابق، تح : طه عبد الرؤوف، سعد، المكتبة التوقيفية (د.ت)، ص٢٠٦.

٨٨- ابو ربيعه، عمر، الديوان، شرحه الامام العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، تح : يزيد ابو الخطاب، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ١/٢٥٣، وينظر البيت في ابن جني، الخصائص، ٢/٣٦٤.

٨٩- انيس، ابراهيم، الاصوات اللغوية، مصدر سابق،ص٢١١-٢١٢.

٩٠- ينظر : الصاجي، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ١/١٥١ ومابعدها.

٩١- المبرد، المقتضب، تح : عظيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ص٢٣١.

٩٢- حبيب، النحو العربي، مصدر سابق، ص٣٨.

٩٣- الاعشى، الديوان، مصدر سابق، ١٢/١٦٧، وينظر البيت في البغدادي، الخزانة ٤/٣٨١.

٩٤- ينظر، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٣٧٥/٢.

٩٥- الصبان، الحاشية، مصدر سابق، قال الدماميني، وفي هذا العذر تكلف اذا لم يظهر المضاف الذي قدروه يوما من الدهر لا في الاسم، ولافي الخبر، ٢٦٠/١.

٩٦- الصبان، الحاشية، مصدر سابق، ٢٦٠/١.

٩٧- الجعدي، النابغة، الديوان، تح : عبد العزيز ابن رباح، دمشق، المكتب الاسلامي،١٣٨٤ هـ، ص ٧٤، والبغدادي، خزانه الادب، مصدر سابق، ٢٦٣/٤، والدينوري، ابو محمد عبدالله، تأويل مشكل القران، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م، ١٩٩/١.

٩٨- الرأي للباحثة.

٩٩- ابن جني، الخصائص، ٣٧٧/٢، لم اجد البيت في ديوان الفرزدق.

١٠٠- السيوطي، كتاب الاقتراح، مصدر سابق، ص١٤٦.

١٠١- الصاجي، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ١٨٢/١.

١٠٢- ابن جني، المنطق، مصدر سابق، ١٨٢/١

١٠٣- المصدر السابق نفسه، ص١٨٢.

١٠٤- الانباري، الانصاف، مصدر سابق، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ص٣١.

١٠٥- المصدر السابق نفسه،ص٣٢.

١٠٦- الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ١٠٩/٤.

١٠٧- ابن جني، المنصف، مصدر سابق، ١٩٩/١.

١٠٨- ابن الشجري، تح : د. محمود الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م، والنسخة القديمة ١٣٥/٢-١٣٦، وابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ٢ / ٩١٣، والدسوقي، السيخ محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، صححه : إبراهيم عبد الغفار الدسوقي القاهرة، دار الطباعة العامرة، ١٣٠١ هـ، ٣١٦/٢.

١٠٩- ابن قتيبة، كتاب الشعر والشعراء، تح : د. مصطفى السقا، القاهرة، مكتبة المؤسسات، ١٠٨/١.

١١٠- المصدر السابق نفسه، ١٠٨/١.

١١١- المصدر السابق نفسه١٥٠/١، وابن الشجري، الامالي، ١٣٧/٢، وابن هشام الانصاري، المغني، ٩١٣/٣، والدسوقي، الحاشية ،٣١٦/٢.

١١٢- سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ط٢، ٢١٠/٢.

١١٣- ينظر : حبيب، النحو العربي، مصدر سابق، ص١٠٣.

١١٤- ينظر : ابن يعيش، ابو البقاء، يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تح : د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الاوزاعي،١٩٨٨ م، ص٣٢٧.

١١٥- الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ١١٠/٤.

١١٦- المصدر السابق نفسه، ١١٢/٤.

١١٧- ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت١١٧هـ)، الديوان، د. يوسف خليفة، مكتبة المدينة، ص ١١٩، وينظر البيت في سيبويه، الكتاب، ط١، ٤٢/١.

١١٨- جفال، محمود عبدالله، المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، دراسة تحليلية – اطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية وادابها، كلية الاداب – الجامعة الاردينة، ص ١١٩.

١١٩- سيبويه الكتاب، تح : هارون، ٤/ ٣٨١، ٣٣٦.

١٢٠- المصدر السابق نفسه، ٣٨٢/٤.

١٢١- الثمانيني، عمر بن ثابت (ت ٤٢٢ هـ)، شرح التصريف، تح : د. ابراهيم ابن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩ م، ص ٣٧٤-٣٧٥.

١٢٢- المصدر السابق نفسه، ٣٧٥.

١٢٣- عبد القادر، حامد، ثنائية الاصول اللغوية، ضمن مجموعة مقالات مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٥٩، ١٢٨/١١.

١٢٤- سيبويه، الكتاب،ط١، ٣٨٩/٢.

١٢٥- انيس، ابراهيم، الاصوات اللغوية، مصدر سابق، ص٢١١-٢١٢.

١٢٦- الحملاوي، الشيخ احمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وشرحه د. محمد احمد قاسم، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠١م، ص ٣٦.

١٢٧- المصدر السابق نفسه، ص٣٦.

١٢٨- ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، القاهرة (د.ت)، ١٤٥/٥.

١٢٩- المصدر السابق نفسه، ١٤٧/٥.

١٣٠- ابن جني، الخصائص، ٣١١/١.

١٣١- سيبويه، الكتاب، ط١، ٣٩٢/١.

١٣٢- الفيومي، احمد بن محمد بن علي (ت.٧٧٠هـ)، المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م، ص٢٦٢.

١٣٣- البغدادي، الخزانة، مصدر سابق، ١٨٣/٦-١٨٤.

١٣٤- الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، ١٤٣/٢، نضو : هزيلة، مادة (نضوة).

١٣٥- الجوهري، الصحاح، البزر، كل حب ببذر للنبات، مادة (بذز)، ٢٧٨/٣.

١٣٦- ينظر : حبيب، النحو العربي، مصدر سابق، ص١٤٧، والبغدادي، الخزانه، ١٨٤/٦.

١٣٧- النحوي، ابو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح : د. مصطفى النماس، ط ١، ١٩٨٤م، ١١/٣.

١٣٨- ينظر : حبيب ، النحو العربي مصدر سابق، ص٤٨، والبغدادي، الخزانة، ١٨٦/٦.

١٣٩- البغدادي، الخزانه، ١٨٣/٦.

١٤٠- القيرواني، عبد الدايم مرزوق، الكتاب حلا العلا في الادب، تح : ابو سعد الخير، دار الوراق للنشر، (د.ت)، ص ٣٧٥.

١٤١- الفيومي، المصباح المنير، مصدر سابق، ص٢٦٢.

١٤٢- الخضري، حاشية الخضري، مصدر سابق، ٢٢١/١.

١٤٣- المصدر السابق نفسه، ٢٢٢/١.

١٤٤- ينظر : حسن، عباس، النحو الوافي، ط١، مصر، دار المعارف، ٤٩٥/٣.

١٤٥- ينظر : الثمانيني، شرح التصريف، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

١٤٦- قصيدة سحيم بن وثيل الرباحي، شاعر جاهلية، ينظر: الجبوري، محمد فليح، رسالة ماجستير، دراسة موضوعية فنية، كلية التربية، جامعة المثنى، ص٩٧.

١٤٧- المصدر السابق نفسة / ص ٩٧.

١٤٨- ابن جني، المنصف، ٢٤٤/١-٢٤٥.

١٤٩- سيبويه، الكتاب، ط١، ٣٨٣/٤.

١٥٠- المبرد، المقتضب، تح : عظيمة، ط١، وزارة الاوقاف المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ١٩٦/١.

١٥١- ابن الشجري، الامالي، ٥٧/٢.

١٥٢- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ٢٥٢/٢.

١٥٣- عبد القادر، حامد، ثنائية الاصول اللغوية، مصدر سابق، ١٩٨/١١-١٩٩.

١٥٤- المصدر السابق نفسه، ص١٩٩.

١٥٥- سيبويه، الكتاب، ط٢، ٣٨٦/٤.

١٥٦- المصدر السابق نفسه، ٣٨٦/٤.

١٥٧- ينظر : ابن جني، الخصائص، (د.ط) القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧م، ٣٦٥/٢.

١٥٨- الأعشى : الديوان، مصدرسابق، ٦٨/١.

١٥٩- الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، الديوان، تح : نعمان محمد أمين طه، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧ م، ص ٦٢، وينظرالبيت في: الأنباري، الانصاف، ١/ ٦١.

١٦٠- ابن سيدة الأندلسي، علي بن اسماعيل (ت ٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تح : د. عائشة عبدالرحمن، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨ م، ص ٢٨٢.

١٦١- العلوي، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، الطراز، تح : عبدالحميد هنداوي، بيروت،المكتبة العصرية، ٢٠٠٢ م، ١٠٧/٢، وينظر: السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي،١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م، ١٤٦/٣، والتهانوي، محمدعلي، كشاف اصطلاحات الفنون، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦ م، ص ٤٢٦.

١٦٢- ابن الأثير، ضياء الدين (ت ٦٣٧ هـ)،المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ، تح : د. احمد الحوفي، و د. بدوي طبانة، ط٢، الرياض، دار الرفاعي، ١٤٠٣ ه – ١٩٨٣ م، ٧٩/٢.

١٦٣- ابن جني، الخصائص، (د. ط) القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧ م، ٣٦٥/٢.

١٦٤- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (د.ط)،٢٠٠٧ م، ٣٦٥/٢.

١٦٥- ينظر: الخضري، حاشية الخضري، مصدر سابق، ٧٨/٢ـ ٨١.

١٦٦- البغدادي، الخزانة،٨٧/٢، وينظر: ابن جني، سر صناعة الاعراب، ١٠٤/٢.

١٦٧- ينظر: الانطاكي،محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣، بيروت، دار الشرق العربي، ٢٠٠٧م، ١٨٤/٢، وينظر : نهر، هادي، التراكيب اللغوية، مصدر سابق، ص ١٦٨.

١٦٨- القرطبي، ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ)،الردعلى النحاة، تح : د. شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي،١٩٧٤، ص ٣٢١.

١٦٩- ينظر : عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص ١٣٠.

١٧٠- الجواري، عبدالستار، نحو القرآن، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، ص ١٠٤.

١٧١- ينظر:الانطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ١٨٤/٢، ونهر، هادي، التراكيب اللغوية،ص ١٦٨.

١٧٢- ينظر: سعيد، عبداللطيف أحمد، الحال في الاسلوب القرآني، ط١، طرابلس، المنشأة العامة للنشروالتوزيع والاعلام، ١٩٨٤، ص ٤٤٨، وينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، مصدرسابق، ٤٠٤/٢.

١٧٣- ينظر: ابن هشام الأنصاري، شذورالذهب، مصدر، سابق ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

١٧٤- ابن كثيرالدمشقي، اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تح : سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، ١٦٣/٥.

١٧٥- أبوالمكارم، علي، اصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣ م، ص٧٢.

١٧٦- سيبويه، الكتاب، ط٢، ١٧/١.

١٧٧- ينظرالبيت في : سيبويه،الكتاب، ١٨/١، وهو من شواهد شرح التصريح للازهري، بيروت، دار الفكر (د.ت) ٣٩٤/١.

١٧٨- ينظر: ابن جني، الخصائص، تح : محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م، ٢٨٦/١ــ ٢٨٧.

١٧٩- المصدر السابق نفسه، ٢٨٨/١.

١٨٠- الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ص ٣٠٧.

١٨١- ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ٤٧/١.

١٨٢- جلايلي، أحمد، الضروري في صناعة النحو لابن رشد، تح : أ. سمية بن الصديق، الجزائر، مكتبة الأثر، ٢٠٠٨ م، ص١١.

١٨٣- المصدرالسابق نفسه، ص١١.

١٨٤- الاعشى، الديوان، ص ٩٥، وينظر: البغدادي، الخزانة ٤٢، ٢٥٩ ــ ٢٦١.

١٨٥- حبيب، النحو العربي، ص ٣١.

١٨٦- جلايلي، والصديق، الضروري في صناعة النحو، مصدر سابق، ص ١١.

١٨٧- نهر، هادي و التراكيب اللغوية، مصدر سابق، ص ٢٦.

١٨٨- ينظر: سيبويه، الكتاب، ط١ و ١٧٥/٣، وابن جني و الخصائص، تح : محمد علي النجار، ١٩٩٩ م، ١٩٨/٢.

١٨٩- أبوربيعة، عمر، الديوان، مصدر سابق ٣/١ ــ ٦، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ١٢/١، ورواية الديوان : فوالله ما أدري واني لحاسب.

١٩٠- ابن جني، المنصف، مصدر سابق، ٢٩٧/١.

١٩١- عبدالكريم، محمدهاشم، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تح : د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيقالتراث، ١٩٨٦ م، ١٩٥/١.

١٩٢- المصدرالسابق نفسه، ١٩٥/١.

١٩٣- طرفة ابن العبد، أبوعمرو بن سفيان (ت ٥٦٩ م)، الديوان، تح : مهدي محمد ناصرالدين، ط٣، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـــ ــ ٢٠٠٢ م، ١/ ٤٦.

١٩٤- ابن هشام الانصاري، المغني، ٢٦٣/٢.

١٩٥- المصدر السابق نفسه، ٢٦٣/٢.

١٩٦- امرؤ القيس، ابن حجر ابن الحارث الكندي (٥٤٠ ــ ٥٠٠ م)، الديوان، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٠ م، ص ٣٢.

١٩٧- الثعالبي، عبدالملك بن محمد بن اسماعيل (ت ٤٢٩ هـــ)، فقه اللغة وسر العربية، تح : عبدالرزاق المهدي، ط١، احياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـــ ــ ٢٠٠٢ م، ٣٨٥/١.

١٩٨- المصدر السابق نفسه، ٣٨٦/١.

١٩٩- ينظر : الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥ هـــ ــ ١٩٨٥م، ٣٠٣/١، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مصدر سابق، ٤٣٠/١.

٢٠٠- ينظر : ابن جني، الخصائص ٧٥/١.

٢٠١- الخطفي، جريربن عطية، الديوان، مفهرس، داربيروت للطباعة والنشر،١٤٠٦ هـــ ــ ١٩٨٦ م، ٤٢/١.

٢٠٢- ابن جني، الخصائص، ٣١٩/٢.

٢٠٣- المصدر السابق نفسه، ٧٦/١.

٢٠٤- أبوحيان النحوي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ١٥٧٧/٣.

٢٠٥- العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، تح : فائز فارس، ط١، الكويت، ١٩٨٤ م، ١٣٢/١.

٢٠٦- الحطيئة، الديوان و مصدرسابق، ص ٥١.

٢٠٧- ابن هشام الانصاري، المغني، ١٧٢/١.

٢٠٨- سيبويه، الكتاب، ط٢، ٧٦/١.

٢٠٩- عيد، محمد، اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط٦، القاهرة، عالم الكتاب، ١٩٩٧، ص ١٨٧.

٢١٠- الخالدي، كريم حسين ناصح، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ط١، عمان، دار صفاء للنشروالتوزيع، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م، ص ٤٣.

٢١١- فندريس، جوزيف، فن تدريس اللغة، تعريب : عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة لجان البيان العربي،١٩٥٠، ص ١٠١.

٢١٢- عيد اصول النحو العربي، ص٢٢٠.

٢١٣- المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٠.

٢١٤- المصدر السابق نفسه، ص ٢٢١.

٢١٥- ابن السراج، الأصول، مصدرسابق، ٢٥٤/٢.

٢١٦- ابن جني، الخصائص، مصدرسابق، ٣٦٠/٢.

٢١٧- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية الاولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، ١٣/١.

٢١٨- ابن الانباري، الانصاف، دمشق، دار الفكر، (د.ت)، ٣٢٣/١ وما بعدها.

٢١٩- ينظر : هارون، عبدالسلام محمد،الأساليب الانشائية،ط ٥، القاهرة،مكتبة الخانجي، ٢٠٠١ م، ٣٨٨/١.

٢٢٠- المصدرالسابق نفسه، ٣٨٨/١.

٢٢١- الجرجاني، دلائل الاعجاز، مصدرسابق، ٦٥٨/١، وينظر : حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية للكتاب،١٩٧٦ م، ص٤، وينظر: الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨ م، ص ١٠٥.

٢٢٢- عتيق، عبدالعزيز، علم المعاني، القاهرة، دار الافاق العربية، ١٩٩٨ م، ص٣٢.

٢٢٣- الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، مصدر سابق، ص ٢١٢.

٢٢٤- المصدر السابق نفسه، ص ٢١٤.

٢٢٥- ينظر : سيبويه، الكتاب، ط٢، ٢٣/١.

٢٢٦- الذبياني، النابغة، الديوان، تح : عباس عبدالساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، ص ١٦٥.

٢٢٧- ينظر : سيبويه، الكتاب، ط١، ٢٤/١.

٢٢٨- ينظر : القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، مصدر سابق، ص ٨٨ ت ٩٣.

٢٢٩- ينظر : عبداللطيف، النحو والدلالة، مصدر سابق، ص ٦٥، وما بعدها.

٢٣٠- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٩ هـ)، معاني القرآن واعرابه، تح : محمدعلي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٢١ هـ ـ ١٩٨٣ م، ٢٧/٣ – ٢٨.

٢٣١- ينظر : الخالدي، البديل المعنوي، مصدر سابق، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

٢٣٢- الهاشمي، جواهر البلاغة، مصدر سابق، ص ١٠٥.

٢٣٣- ينظر: عبداللطيف، النحو والدلالة، مصدرسابق، ص ٧٦ وما بعدها.

٢٣٤- ينظر: نحلة، أحمد محمد، علم المعاني، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٠م،ص ٨١.

٢٣٥- الهاشمي، جواهر البلاغة، ط١٢، بيروت دار الفكر، ١٩٧٨ م، ص ٩٣.

٢٣٦- فارس، أحمد محمد، النداء في اللغة والقرآن، دار الفكرالعربي، ١٩٨٩ م،ص١٦١ وما بعدها.

٢٣٧- ابن هشام الانصاري، اوضح المسالك، مصدر سابق، ٢٣٦/٢، وحسن، عباس، النحوالوافي، مصدر سابق، ٣٦/٤.

٢٣٨- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تح : د.عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦م، ٣٩٨/٣، بتصرف.

٢٣٩- الازهري، شرح التصريح، مصدرسابق، ١٧٣/٢.

٢٤٠- المصدرالسابق نفسه، ١٧٣/٢.

٢٤١- شراب، محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٩٠ م، ص ٦٤٦، والخطيب، طاهر يوسف، المعجم المفصل في الاعراب ، تح : اميل بديع يعقوب، ص ٤٨٤.

٢٤٢- طرفة ابن العبد، الديوان،مصدر سابق، ص ٤٦.

٢٤٣- الفرزدق، الديوان، تح : علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧، ٢١٥/١.

٢٤٤- شوقي،أحمد (١٨٦٨ ــ ١٩٣٢ م) الديوان، القاهرة، دار العودة، ٢٠٠٠ م، ص ٨٥.

٢٤٥- ينظر:الحديث في صحيح البخاري، مصدر سابق، باب المغازي وباب فضل الصحابة، ص ١٢٩.

٢٤٦- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (٣٠٣هـ ــ ٣٥٤ هـ) الديوان، ص ٢١٢.

٢٤٧- ينظر: البيت في السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٠/١.

٢٤٨- المتنبي، الديوان، هامشية شرح العكبري، طبعة المطبعة الهية بدرب الانسية، ١٩١٦، ص ٢٣٢.

٢٤٩- ينظر :الصحابي، فقه اللغة، مصدر سابق، ص ٣٨٤، وابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ٢٦٧/٢.

٢٥٠- الخضري، حاشية الخضري، ١٧٣/١.

٢٥١- أبو موسى، محمد، خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، ط٢، القاهرة، دار التضامن، ١٩٨٠ م، ص ٨٧.

٢٥٢- المصدر السابق نفسه، ص ٨٧.

٢٥٣- عبدالكريم، محمد هشام، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، مصدر سابق، ٢٢/١.

٢٥٤- عبدالجليل، عمر صابر، المعجم التأصيلي للفعل الناقص، مصدر سابق، ص ٢٤.

٢٥٥- ابن جني، المنصف، مصدر سابق، ٣٠٢/١.

٢٥٦- ينظر:الخالدي، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، مصدر سابق، ص ١٩٦.

٢٥٧- المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

٢٥٨- المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

٢٥٩- المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.
١- ابن الاثير، ضياء الدين (ت ٦٣٧ هـ)، المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر، ج ٢، تح : د.احمد الحوفي و د.بدوي طبانة، ط٢، الرياض، دار الرافاعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢- ابن جني ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لابي عثمان المازني (ت ٢٩٤ هـ) تح : ابراهيم مصطفى وعبدالله امين، ج١، ط١، مكتبة مطبعة البابي الحلبي واولاده، ١٣٧٣ه - ١٩٥٤ م.
٣- ابن جني ابو الفتح عثمان ت (٣٩٢ هـ)، سرصناعة الاعراب، تح: د. حسين هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٣ م.
٤- ابن جني،ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص تح : محمد علي النجار، ط١، الهيئه المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ م.
٥- ابن جني، ابوالفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، (د.ط)، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧ م.
٦- ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ)، ألاصول في النحو، ط٣، بيروت ــ لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
٧- ابن الشجري،ضياء الدين ابو السعادات (ت ٥٤٢هـ)، الامالي الشجرية، تح : د.محمد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢ م.
٨- ابن قتيبه الدينوري، أبومحمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، كتاب الشعر والشعراء، تح : د.مصطفى السقا، القاهرة، مكتبة المؤسسات، ١٩٣٢ م.
٩- ابن كثير الدمشقي، الامام عماد الدين أبوالفراء اسماعيل القرشي (٧٧٤ هـ) تفسير القرآن العظيم، تح : سامي بن محمد السلامة، القاهرة، دار طيبة للنشر، ١٤٢٠ هـ ــ ١٩٩٩م.
١٠- ابن كثير الدمشقي،اسماعيل القرشي (ت ٦٧٢ هـ)، تفسير القرآن العظيم،القاهرة، دار طيبة للنشر، ٢٠٠٣ م.
١١-ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢ هـ)، شرح التسهيل، تح : د. عبدالرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦ م.
١٢-ابن منظور الانصاري،جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) لسان العرب، ط٢، بيروت، دار صادر، (د. ت).
١٣-ابن هاشم الانصاري، أبومحمد عبدالله جمال الدين (٧٦١ هـ ــ ٧٠٨ هـ) شرح شذور الذهب، الطبعة الاخيرة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨ م.
١٤-ابن هشام الانصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (٧٦١ هـ ــ ٧٠٨ هـ)، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٩ م.
١٥-ابن هشام الانصاري، أبومحمد عبدالله جمال الدين (٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح : د.مازن المبارك، والاستاذ محمد علي حمدلله، ط١، ١٩٩٢ م.
١٦-ابن هشام الانصاري، أبومحمد عبدالله جمال الدين (٧٦١ هـ)، شذور الذهب، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد، الرياض، دار الطلائع، ٢٠٠٤ م.
١٧-ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبي، (د. ت).
١٨- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، القاهرة، المطبعة المنيرية (د. ت).
١٩- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تح : د. فخرالدين قباوة، بيروت، دار الأوزعي، ١٩٨٨م.
٢٠-أبو ربيعة، عمر، الديوان، شرحه : الامام العلامة محمد محيي الدين عبدالحميد تح : يزيد أبو الخطاب، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، (د. ت).
٢١-أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣ م.
٢٢-أبو موسى،محمد، خصائص التركيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، ط٢، القاهرة، دار التضامن، ١٩٨٠ م.

٢٣-الأخفش، أبوالحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ)، معاني القرآن، تح : د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٢٤-الأزهري الجرجاوي، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، بيروت، دار الفكر، (د. ت).
٢٥-الاصفهاني، أبوالفرج (ت ٣٥٦ هـ)، الاغاني، القاهرة، المؤسسة المصرية (د. ت).
٢٦-الاعشى، ميمون بن قيس (ت ٧ هـ)، الديوان، تح : د. محمد محمد حسين، مكتبة المجلس (للكتب والمخطوطات).
٢٧-امرؤ القيس، ابن حجر ابن الحارث الكندي (٥٤٠- ٥٠٠ م)، الديوان، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٠ م.
٢٨- امرؤ القيس، ابن حجر ابن الحارث الكندي (٥٤٠- ٥٠٠ م)، الديوان، تح : مصطفى عبدالشافي، ط٥، دار الكتب العلمية و ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٩-أمين، محمد شوقي، في اصول اللغة، مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧٥ م.
٣٠-الأنباري، ابو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دمشق، دار الفكر، (د. ت).
٣١- الأنباري، ابو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،(د. ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨ م.
٣٢-الأنباري، أبوالبركات كمال الدين، لمع ألأدلة في اصول النحو، تح : سعيد الافغاني،ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
٣٣-الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح : عبدالسلام هارون، ط٤، دار المعارف، ١٩٨٠ م.
٣٤-الأندلسي، علي بن اسماعيل ابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تح : د. عائشة عبدالرحمن، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨ م.
٣٥-الانطاكي، محمد، المحيط في اصوات العربية نحوها وصرفها،ط٣، بيروت، دار الشرق العربي، ٢٠٠٧ م.
٣٦-أنيس، ابراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠ م.
٣٧-البخاري، أبوعبدالله محمد اسماعيل بن ابراهيم (١٩٤ هـ -٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٨- بعلبكي، رمزي منير، فقه العربية المقارن، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٩ م.
٣٩-البغدادي، عبدالقادر، خزانة الادب، تح : عبدالسلام هارون، (د. ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١ م.
٤٠-التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦ م.
٤١-الثعالبي، عبدالله بن محمد بن اسماعيل أبومنصور (ت٤٢٩ هـ) فقه اللغة وسر العربية، تح : عبدالرزاق المهدي، ط١، القاهرة، احياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٢-الثمانيني، عمر ثابت (ت ٤٢٢ هـ)، شرح التصريف، تح : د.ابراهيم ابن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩ م.
٤٣-الجرجاني، عبدالقاهر عبدالرحمن (ت ٤٧١ هـ)، دلائل الاعجاز في علم المعاني، تح : محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٩٧٦م.
٤٤-الجرجاني، عبدالقاهر، (ت ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الايضاح، تح: د. كاظم بحرالمرجان، ط١، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٧م.
٤٥-الجعدي، النابغة، الديوان،تح :عبدالعزيز بن رباح، دمشق،المكتب الاسلامي، ١٣٨٤ هـ.
٤٦-جلايلي، أحمد،الضروري في صناعة النحو لابن رشد، تح:أ. سمية بن الصديق،الجزائر، مكتبة الأثر و ٢٠٠٨ م.
٤٧-الجواري، عبدالستار، نحو القرآن، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
٤٨-الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٨ هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح : أحمد عبدالغفورعطار،ط ٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤ م.
٤٩-حبيب، عبدالفتاح محمد، النحو العربي بين الصناعة والمعنى، ط ١، ١٩٩٩م.

٥٠- حسان، تمام، الأصول، دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، لغة، بلاغة، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ م.
٥١- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط١، الهيئة المصرية للكتاب.
٥٢-حسن، عباس، النحو الوافي، ط١ و مصر و دار المعارف.
٥٣-الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك العبسي، الديوان، تح : نعمان محمد أمين طه، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧ م.
٥٤-الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وشرحه : د. محمد احمد قاسم، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠١ م.
٥٥-الحنبلي، ابن عماد العكري (ت ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب، القاهرة، دار التراث العربي، (د. ت).
٥٦-الخالدي، كريم حسين ناصح، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ط١، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م.
٥٧-الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.
٥٨- الخطفي، جرير بن عطية، الديوان، مفهرس، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.
٥٩- الخطيب، طاهر يوسف،المعجم المفصل في الاعراب، تح :اميل بديع يعقوب، ٢٠٠٧ م.
٦٠- الدسوقي، الشيخ محمد عرفة، حاشية الدوسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، صححه : ابراهيم عبد الغفار الدسوقي، القاهرة، دار الطباعة العامرة، ١٣٠١ هـ.
٦١-الدينوري،أبومحمدعبدالله،تأويل مشكل القرآن،بيروت ـ لبنان، دارالكتب العلمية،١٩٩٨ م.
٦٢-الذبياني، النابغة، الديوان، تح : عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.
٦٣-ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن قيس العلوي (ت ١١٧ هـ) الديوان، د.يوسف خليفة، مكتبة المدينة.
٦٤-الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهرالقاموس،بيروت،دار مكتبة الحياة،١٣٠٦ هـ.
٦٥-الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن، الايضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، ط٤، بيروت، دار النفائس.
٦٦-الزمخشري،محمود بن عمر(ت ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح : عادل احمد، مكتبة العبيكان،١٩٨٧ م.
٦٧-الزوبعي، طالب محمد اسماعيل،البلاغة العربية، علم المعاني بين بلاغة القدامى واسلوبية المحدثين، ط١، بنغازي جلمعة قاريونس، ١٩٩٧ م.
٦٨-السامرائي، ابراهيم، فقه اللغة المقارن، بيروت، ١٩٧٨ م.
٦٩- سعيد، عبداللطيف أحمد، الحال في الاسلوب القرآني، ط١، طرابلس، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلام، ١٩٨٤ م.
٧٠- سيبويه، أبوبشرعمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، ط٢، مصر، مطبعة الخانجي، ١٩٨٨ م.
٧١- سيبويه،أبوبشرعمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب،تح :عبدالسلام هارون، ط١، بيروت و دارالجبل، ١٩٩١ م.
٧٢- السيوطي،عبدالرحمن أبوبكرجلال الدين (ت ٩١١ هـ)،الاتقان في علوم القرآن، تح : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د. ت).
٧٣-السيوطي،عبدالرحمن أبوبكرجلال الدين (ت ٩١١ هـ)،الاتقان في علوم القرآن،دارالكتاب العربي،١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م.
٧٤- السيوطي،عبدالرحمن أبوبكرجلال الدين (ت ٩١١ هـ)،الاشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية الاولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م.
٧٥- السيوطي،عبدالرحمن أبوبكرجلال الدين (ت ٩١١ هـ)،الاقتراح في علم اصول النحو، تح : د.أحمد محمد قاسم، نشر ادب الحوزة (د.ت).

٧٦- السيوطي،عبدالرحمن أبوبكرجلال الدين (ت ٩١١ هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع،بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٧٧- الشاطبي، ابو اسحاق ابراهيم (ت ٧٩٠ ه) شرح الألفية تح : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥ م.
٧٨- شاهين، عبدالصبور، في علم اللغة العام، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م.
٧٩- شراب، محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٩٠ م.
٨٠- الشلقاني، عبدالحميد، اعلام الرواة، ط٢، طرابلس – ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ١٣٩١ هـ.
٨١- الشهري، الشيخ عبدالرحمن بن معاضة (ت ١٤٣١ هـ)، تفسير معاني القرآن للأخفش الأوسط (٢١٥ هـ)، تح : د. عبد الأمير محمدأمين الورد، جامعة بغداد، ١٩٧٢ م.
٨٢- شوقي و أحمد (١٨٦٨ م – ١٩٣٢ م)، الديوان، القاهرة، دار العودة، ٢٠٠٠م.
٨٣- الصاحبي، احمد ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)و فقه اللغة، تح : د. مصطفى الشويمي، ط١، بيروت – لبنان، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.
٨٤- الصاحبي، أبو الحسين احمد ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح : أ. عبدالسلام هارون، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٩٦٩ م.
٨٥- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك، تح : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م.
٨٦- طرفة أبن العبد، أبوعمرو ابن سفيان بن سعود (ت ٥٦٩ هـ) الديوان، تح : مهدي محمد ناصرالدين، ط٣، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.
٨٧- عبدالجليل، عمرصابر، المعجم التأصيلي للفعل الناقص، دار الحديث للنشر، (د.ت).
٨٨- عبدالكريم، محمد هاشم، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، كتاب تفسير السيرافي، ج١، تح : د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ١٩٨٦ م.
٨٩- عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٠ م.
٩٠- عتيق، عبدالعزيز، علم المعاني، القاهرة، دار الافاق العربية، ١٩٩٨ م.
٩١- العثيمين، الشيخ محمد بن صالح (ت ١٤٣٥ هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تح : يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٤ م.
٩٢- عزة، كثير، الديوان، تح : د. احسان عباس، القاهرة، مكتبة اهل اللغة، دار التراث العربي.
٩٣- العكبري، أبو البقاء محيي الدين عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ)، التبيان في اعراب القرآن، بيروت، دار الفكر للنشر، ٢٠٠١ م.
٩٤- العكبري، أبن برهان (ت ٤٥٦ هـ)، شرح اللمع، تح : فائز فارس، ط١، الكويت، ١٩٨٤ م،
٩٥- العلوي، يحيى بن حمزة اليمني، الطراز، تح : عبدالحميد هنداوي،بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٢ م.
٩٦- عيد، محمد، اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط٦، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧ م.
٩٧- الغنيمي الدمشقي، الشيخ عبدالغني، اللباب في شرح الكتاب، تح : أحمد جاد، دار الحديث للنشر.
٩٨- فارس، أحمد محمد، النداء في اللغة والقرآن، دار الفكر العربي.
٩٩- الفارسي، أبوعلي (ت ٣٧٧ هـ)، كتاب الشعر، تح : د.محمد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي و ١٩٨٨ م.
١٠٠- الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٩ هـ)، معاني القرآن، تح : محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٢١هـ ـ ١٩٨٣ م.
١٠١- الفراهيدي، الخليل بن احمد (ت ١٧٠ هـ)، الجمل، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م.
١٠٢- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس (٧٣٢- ٦٤١ م)، الديوان، تح : علي فاعور، غير مفهرس، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.
١٠٣- فندريس، جوزيف، فن تدريس اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠ م.
١٠٤- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (٧٧٠ هـ)، المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٨٧ م.

١٠٥- القرطبي، ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ)، الرد على النحاة، تح : د.شوقي ضيف القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٤ م.
١٠٦- القزويني، محمد بن عبدالرحمن جلال الدين الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) الايضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبدالمنعم الخفاجي، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣ م.
١٠٧- القيراوني، عبدالدايم بن مرزوق، الكتاب حلا العلا في الأدب، تح : أبوسعد الخير، دار الوراق للنشر، (د.ت).
١٠٨- الكفوي، أبوالبقاء الحسيني (١٠٩٤هـ ـ ١٨٦٨ م)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق الفردية)، ط٢، القاهرة، علوم الدين، ٢٠٠٠ م.
١٠٩- المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، لجنة احياء التراث الاسلامي،١٣٩٩ هـ.
١١٠- المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، ط١، القاهرة، وزارة الاوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة احياء التراث الاسلامي،١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.
١١١- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (٣٠٣ ـ ٣٥٤ هـ) الديوان،هامشية شرح العكبري، طبعة المطبعة الهية بدرب الأنسية، ١٩١٦ م.
١١٢- مطلوب، أحمد، البلاغة العربية، المعاني والبيان والبديع، ط١، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٨٠.
١١٣- النحاس، أبو جعفر(ت ٣٣٨ هـ)، اعراب القرآن، تح : عبدالمنعم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤١٢ هـ.
١١٤- نحلة، أحمد محمد، علم المعاني، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٠ م.
١١٥- النحوي، أبوحيان (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح : د. مصطفى النماس،ط١، ١٩٨٤ م.
١١٦- نهر، هادي، التراكيب اللغوية في العربية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٧ م.
١١٧- الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان البديع، ط١٢، بيروت دار الفكر، ١٩٧٨ م.
١١٨- هارون،عبدالسلام محمد،الأساليب الانشائية، ط٥، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١ م.

الرسائل والاطاريح :

١- الجبوري، محمد فليح، قصيدة سحيم بن وثيل الرباحي، شاعر جاهلية، دراسة موضوعية فنية، كلية التربية، جامعة المثنى.
٢- جفال، محمود عبدالله، المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية وادابها ـ كلية الاداب، الجامعة الاردنية.

المقالات :

١- عبدالقادر حامد، ثنائية الأصول اللغوية، ضمن مجموعة مقالات مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١١، ١٩٥٩ م.